

معضلات الفكر السياسي المسيحي في لبنان وقضاياه المصيرية

الأب مشير عون

مقدمة

قلما عُنيت المسيحية وقلما اشتغل المسيحيون بالسياسة مثلما شغف اللبنانيون المسيحيون بسياسة وطنهم. وغالباً ما يجري الحديث في لبنان عن «مأزق السياسة المسيحية»، وعن «غياب المرجعية السياسية المسيحية»، وعن «عتاقة المقولات السياسية المسيحية»، وعن «اختلاط الدين بالسياسة في لبنان». والمقصود بذلك كله، في منظار الرؤية المتفائلة، أن اللبنانيين المسيحيين ما انفكوا يبحثون عن أفضل السياسات الممكنة في تدبير شؤون الوطن اللبناني. وعلى الرغم من صحة الاعتراض النظري الذي يشك في نشوء مثل هذا الفكر السياسي المسيحي في لبنان، إذ غالباً ما تقتصر السياسة المسيحية في لبنان على بعض من المبادرات والإنجازات المبتورة المنسلخة عن الرؤى السياسية العظمى المضبوطة بأصول النظر الفكري ومناهج المعاينة الموضوعية وقواعد التحليل العلمي، يظل السعي السياسي المسيحي في لبنان، في حلته المبدئية المنزهة، يظل يسكنه هاجس البلوغ إلى رؤية سياسية مستقاة من معين القيم المسيحية الأصيلة وخليقة باستنهاض اللبنانيين المسيحيين المؤمنين بهذه القيم وإعانتهم على العيش مع إخوانهم اللبنانيين المسلمين والعلمانيين عيش المشاركة الحرة العادلة المبدعة، المنعشة للكيان الإنساني في جميع أبعاده.

غير أن مثل هذا السعي السياسي المسيحي لا يملك اللبنانيون

المسيحيون أن ينهضوا به من دون أن تعترضهم جمّة من الصعوبات والمشاكل. ومع أن الكثير من هذه المشاكل، بسبب من وحدة الواقع اللبناني، يصيب اللبنانيين جميعهم، على اختلاف انتماءاتهم الدينية والفكرية، إلا أن اللبنانيين المسيحيين يختبرونها في قرائن لاهوتية وتاريخية واجتماعية تمهر واقعهم الوجودي الجماعي دون غيرهم. وقبل الخوض في استعراض مشاكل السعي السياسي المسيحي في لبنان يجدر الوقوف على مثل هذه القرائن الخاصة.

1 - قرائن المعضلات

فالمسيحية، في أصل نشأتها وصفاء دعوتها الروحية، قامت في موازاة السياسة، أو قل في مجانبة السياسة، قامت تنادي بدعوة الإنسان الإلهية وبافتدائه الكياني الشامل وبمثل التواضع والتواؤ والتحاب والتضامن والإخلاء الذاتي في سبيل الآخرين. وطوال القرون الثلاثة المسيحية الأولى ظلت المسيحية، في أمانة مرضية لصفاتها الروحي الأصيل ومثلها الأخوية السامية، تتجنب الانزلاق في متاهات التواطؤ السياسي. ولم يتواجه فكرها اللاهوتي تواجهاً شديداً هو والفكر السياسي والحكم السياسي إلا بعد المنعطف القسطنطيني والارتداد السياسي الجماعي والاعتراف بالمسيحية ديناً للإمبراطورية المتنصرة.

ومع أن الإسلام يشاطر المسيحية الكثير من قيمها الروحية والأخلاقية، إلا أنه، في الحقبة التي أعقبت الهجرة إلى المدينة، نما في التحام وثيق بأوضاع الجماعة الناشئة. فاختلف القرائن الاجتماعية والسياسية التي صاحبت نشوء الدين المسيحي والدين الإسلامي هو الذي يبرّر بعضاً من الاختلاف اللاهوتي في معاطاة الشأن السياسي في المجتمعات الإنسانية المتأثرة بالدعوة الدينية المسيحية أو الإسلامية. ولكن الأمانة العلمية تقضي أيضاً بذكر الاختلاف اللاهوتي في معاينة جوهر الدعوة الدينية.

فالمسيحية، وهي دعوة التبني الإلهي والافتداء الكياني الشامل واقتصار على إذاعة المثل الروحية العليا، تعتنى بالسياسة اعتناءها بصون القيم الإنجيلية الأساسية، ومنها قيم الحرية والمساواة والعدل والكرامة الإنسانية

والإخاء والتغافر والتواد والتحاب والإخلاء الذاتي، ولا تعنى بالشأن السياسي إلا إذا تبين لها أن النظام السياسي القائم يبطل هذه القيم أو بعضاً منها، في حين أن الإسلام، أمانةً للدعوة القرآنية الشاملة التي تصيب حقول الوجود الإنساني برمتها، واقتداءً بنهج التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي اعتمده جماعة الصحابة الناشئة، يروم، أينما يحل، أن يضبط بروحه وشرائعه وأحكامه مسرى الوجود الإنساني الفردي والجماعي، فلا يكتفي بالدفاع عن قيم الإسلام ومبادئه الروحية والأخلاقية، بل يسعى إلى نحت الإسلام في مؤسسات المجتمع الإنساني التربوية والاقتصادية والقانونية والسياسية. ولذلك قيل في الإسلام إنه دين الدنيا ودين الآخرة، يصوغ للإنسان نظاماً حياتياً شاملاً يستوعب كل ما يقضي به الوجود الإنساني من نظم وبنى وأحكام.

ولا بد في هذا السياق من التدقيق في التمييز الذي ينشئه بعض علماء الإسلام بين المسيحية والإسلام حين يميلون إلى الاعتقاد بأن المسيحية تعنى بالروح وبالأخرة، في حين أن الإسلام يعنى بالروح وبالجسد، وبالدنيا وبالأخرة. ولذلك ينبغي هنا التذكير بأن المسيحية هي أيضاً دين الدنيا ودين الآخرة، إذ كيف يمكن الدين المسيحي أن يدعو إلى الافتداء الكياني الشامل إن هو أعرض لإعراض البراءة أو العزوف العمدي عن وجود الإنسان في مصطرح هذه الدنيا؟ فالمسيحية هي دين الدنيا لأن ملكوت الإنجيل استهله السيد المسيح على الأرض وحث تلاميذه على إنجاز دعوة الإنسان الإلهية في معترك الحياة الدنيا.

فإذا كان الدينان المسيحي والإسلامي يصبوان كلاهما على حد سواء إلى عيش الدعوة الدينية في الدنيا وفي الآخرة، فإن للإسلام خصوصية في تعاطي شؤون الدنيا تختلف عن خصوصية المسيحية. فالإسلام، عقيدةً وشرعةً، يحوي نظاماً كاملاً من المثل والقيم والبنى المعدة لتدبير الحياة الدنيا، في حين أن المسيحية تشتمل على روحية متناسقة من المثل والقيم تصلح لإخصاب بنى المجتمع الإنساني، وذلك من غير أن تسعى إلى تنصير هذه البنى في أصول تركيبها وهيئة نظامها وقوانين سيرها وأساليب أدائها. فالتمييز الجوهرى بين المسيحية والإسلام يقوم إذن في طريقة عيش الدين في

معترك الدنيا، ولا يجوز حصره في الاختلاف على مبدأ الاعتناء بالدنيا أو الإعراض عن تدبير شؤونها.

ولا ريب أن مثل هذا التمييز يعين الفكر السياسي المسيحي في لبنان على صوغ مقولاته في أمانة متجددة ومبدعة للروحانية اللاهوتية التي تقوم في أساس العمارة الدينية المسيحية. وينبغي لكل رؤية سياسية لبنانية تروم أن تتصف اتصافاً موضوعياً بالرؤية المسيحية، ينبغي لها أن تنظر نظرة الاعتبار الرصين إلى هذه الخصوصية المسيحية اللاهوتية. وأما ما هو من أمر القرائن التاريخية الاجتماعية اللصيقة بواقع اللبنانيين المسيحيين، فيجوز الاستدلال عليها في مواضع ثلاثة.

الموضع الأول هو موضع الحرمان السياسي في العالم الشرقي العربي. وأصل هذا الحرمان أن السكان المسيحيين الأصليين في الشرق، على اختلاف مجتمعاتهم وتنوع تسمياتهم وتبدل مواقعهم الجغرافية، لم يحكموا حكماً سياسياً ذاتياً مستقلاً، بل كانوا، على تعاقب الأزمنة، عرضةً لضروب شتى من الاحتلال العسكري والتباعة السياسية والهيمنة الثقافية. فهؤلاء المسيحيون، ولئن اشتركوا أحياناً اشتراكاً فردياً أو جماعياً محضوراً في سياسة البلاد، لم يحكموا كمسيحيين أحرار مستقلين لا في أيام الرومان، ولا في أيام البيزنطيين، ولا في أيام الخلافة الإسلامية، ولا في أيام الاعتداء الصليبي، ولا في أيام السيطرة العثمانية، ولا في أيام الانتداب الغربي. وما فتئ هذا الحرمان السياسي يؤثر تأثيراً عميقاً في وعي اللبنانيين المسيحيين ويملي عليهم، في غفلة منهم على الأرجح، البعض من مواقفهم وتصوراتهم وأحكامهم وآرائهم.

والموضع الثاني هو موضع اختبار الحكم السياسي الجماعي الذاتي في زمن الاستقلال اللبناني الحديث العهد. ففي هذا الزمن أدرك اللبنانيون المسيحيون، وقد انضوى الكثير منهم تحت لواء الوطنية اللبنانية، أدركوا أنهم مدعوون إلى التعويض السياسي الذاتي عن قرون من التباعة السياسية. وبعد أن اعتنق سائر اللبنانيين، على شيء من الارتباك، مبدأ الكيانية اللبنانية المتميزة، ما لبث أن انطبع زمن الاستقلال اللبناني بطابع الرغبة الجماعية في نحت

الهوية المسيحية الجماعية السياسية نحتاً يبطل آثار الحرمان السياسي ويضمن للبنانيين المسيحيين الحفاظ على كياناتهم الجماعية والقدرة على المشاركة السياسية الحرة.

وأما الموضوع الثالث فهو موضع الشعور بالأقلية وبخطر العزل السياسي والنبذ الاجتماعي، ولا سيما في أعقاب الحرب اللبنانية وفي امتدادات الإصلاحات الدستورية الأخيرة. ومع أن وضع الأقلية قد استساغته بعض الاستساغة الجماعات المسيحية القاطنة في أوطان الشرق العربي، فإن اللبنانيين المسيحيين يصعب عليهم، وتاريخهم يضح بأصداة النضال السياسي، أن يرتدوا إلى موقع الأقلية الكبرى في الوطن الذي اختبروا فيه نشوة الفلاح بإثبات ذاتيتهم الجماعية المستقلة. ومهما ينقلب الدهر في لبنان، يبقى وضع الأقلية، على بعض التباين في مبلغ الامتداد الإقليمي، هو الوضع الذي يختبره أيضاً اختباراً حقيقياً اللبنانيون المسلمون من الدرروز والشيعية والسنة.

ورأس الكلام في هذا الموضوع أن الفكر السياسي المسيحي في لبنان يعجز عن الاضطلاع بواقع اللبنانيين المسيحيين ما لم يراع مثل هذه القرائن اللاهوتية والتاريخية الاجتماعية، وما لم يجتهد في استخراج أثرها الحقيقي في تحليل هذا القدر من التشنج والإرباك والتوتر الذي ما برح يصيب الخطاب السياسي المسيحي في لبنان. واستناداً إلى هذه القرائن، بات يمكن تصنيف معضلات الفكر السياسي المسيحي في أبواب ثلاثة متصلة يفضي بعضها إلى بعض.

2 - المعضلة الأولى: الكثرة المسيحية

الباب الأول هو باب المعضلات الناشئة من اتساع المسيحية اللبنانية في احتضانها هذه الكثرة المربكة من الكنائس المستقلة والمضامين الإيمانية والتيارات اللاهوتية، وهذا التنوع المقلق من الطوائف والتراثات والأحزاب والمنظمات الاجتماعية والهيئات الخيرية والمؤسسات التربوية ومراكز الأبحاث والجامعات، وهذا التواجه الناشط بين رجال الدين ونسائه ورجال السياسة ونسائها ورجال الفكر ونسائه. ومعنى ذلك أن المسيحية في لبنان ليست كتلة متراففة متراففة متماسكة، بل هي أشبه بفسيفساء متعددة الأشكال متنوعة

الألوان. وعلى هذا النحو، يمكن ضبط هذا التنوع المسيحي وتحليل استقطابه للسعي السياسي في محاور ثلاثة.

2 - 1 - الكثرة في المحور الكنسي اللاهوتي

فالمسيحية اللبنانية، في محور المقاربة الكنسية اللاهوتية، وهو المحور الأول من محاور التنوع المسيحي في لبنان، تمثلها كثرة مذهلة من الكنائس المستقلة بعض الاستقلال في إدارة شؤونها وفي التعبير عن آرائها اللاهوتية والاجتماعية والتربوية والثقافية والسياسية. ولهذه الكنائس تراث خاص، وتاريخ خاص، ومنهج في التفكير اللاهوتي يوائم مكونات هويتها وعناصر تقليدها، ولو أنها تكتلت في أربع أسر كنسية كبرى هي الأسرة الكاثوليكية، والأسرة الأرثوذكسية، والأسرة الشرقية القديمة (التي لا تعترف إلا بالمجامع المسكونية الثلاثة الأولى)، والأسرة البروتستانتية المنبثقة من كنائس الإصلاح.

ومما يربك الفكر الناقد بعض الإرباك في معاناة مثل هذا الانقسام المسيحي أن الأسباب اللاهوتية التي أفضت، على توالي الأيام، إلى نشوء هذه الكنائس منفصلة بعضها عن البعض الآخر، ما عادت، في طاقتها التبريرية الضمنية، قادرة وحدها على تعليل الاختلافات الفكرية والسياسية والثقافية التي تباعد أشد المباعدة بين هذه الكنائس. وينضاف إلى ذلك كله، على سبيل المثال لا الحصر، أن الانضواء تحت المعتقد الكاثوليكي الروماني لا يضمن لكنائس الأسرة الكاثوليكية في لبنان الوحدة والتضامن في مقاربة الواقع الإنساني، الاجتماعي والسياسي، القائم في الوطن اللبناني. ولا ريب أن مثل هذا التنوع الشديد في التحسس الطائفي للواقع اللبناني، ولئن أصاب السعي السياسي المسيحي ببعض من الشلل، لا ينفك ينطوي على قدر عظيم من الغنى الذي يتعين استخراجُه في الكثير من الصبر والمدارة والدربة.

وعلاوةً على هذا، فإن بعضاً من التناقض يمكن أن يتجلى في معاناة المواقف التي تقفها من قضايا التراث والحداثة بعض من الكنائس الكاثوليكية وبعض من الكنائس الأرثوذكسية، إذ قد تنتصر كنيسة كاثوليكية لبنانية رومانية المنحى، في حقل من حقول التفكير اللاهوتي، لبعض من مسلمات الاتجاه

التقليدي المحافظ، في حين تجرؤ كنيسة أرثوذكسية لبنانية شرقية المنحى، في الحقل عينه، على اعتماد بعض من مقتضيات الحداثة الفكرية. ومما يدل عليه هذا التناقض أن الانتماء الكنسي اللاهوتي الإداري، سواء أكان كاثوليكياً رومانياً أم أرثوذكسياً شرقياً، لا يبرز وحده الاصطفاف الشامل في موقع الفكر التقليدي أو موقع الفكر الحديث.

وفي هذا المحور الأول المستقطب للكثرة المسيحية في لبنان يجدر أيضاً التذكير بتنوع التيارات الفكرية اللاهوتية التي تخترق هذه الأسر الكنسية المسيحية. وعلى الرغم من صعوبة التحليل الاجتماعي المفضي إلى رصد المدى الحقيقي الذي يبلغ إليه مثل هذا الاختراق، يمكن القول بأن جميع هذه الأسر المسيحية يخترقها، على تباين شديد في مبلغ الاختراق، تيارات الفكر المسيحي اللاهوتي العالمي التقليدية والسلفية والمحافظة والتقدمية الحديثة. وينجم عن هذا الاختراق بعض من التبلبل في صياغة التعابير اللاهوتية المؤهلة لأداء شهادة الإيمان المسيحي في المجتمع اللبناني. زد على ذلك أن انغراس المسيحية في تربة المجتمع اللبناني الشرقي التقليدي المحافظ، ومدانة الإسلام الحياتية ما عتما أن دفعا بالمسيحية اللبنانية، على تنوع أسرها، إلى إثارة التيار اللاهوتي التقليدي. غير أن هذا التوجه العام لم يحرم الكنائس المسيحية في لبنان من اختبار بضع من الصحوات اللاهوتية الثاقبة إلى التحديث.

2 - 2 - الكثرة في المحور الاجتماعي: المؤسسات

وفي المحور الثاني من باب المعضلات الأول، وهو محور المقاربة الاجتماعية للمؤسسات السياسية والدينية والتربوية التي تمثل المسيحية في المجتمع اللبناني، تتجلى الكثرة المسيحية في هذه الضروب الثلاثة من المؤسسات التي تنشط في التعبير عن بعض من الهوية المسيحية الجماعية والتي ينعقد بينها، في وجه من الوجوه وفي قدر من الأقدار، بعض من التكامل والتنسيق والتعاقد. وإذا ما اعتبرت الطائفة، في حدود هذه المقاربة الاجتماعية، مؤسسة المؤسسات في التعبير الرسمي عن الهوية الجماعية

والهوية السياسية والهوية الكنسية والهوية اللاهوتية، فإن معظم المؤسسات المسيحية، السياسية منها والدينية والتربوية، تضحى، على شيء من التمايز، هي بعينها مؤسسات مسيحية طائفية، ولو أن البعض منها ينادي بنبذ الطائفية.

وهكذا يمكن رصد نشوء المؤسسات المسيحية السياسية في ائتلاف الكثير من الأحزاب والمنظمات والهيئات والتجمعات السياسية اللبنانية. ومن الثابت أن اختلاف القرائن الاجتماعية والتاريخية والسياسية التي صاحبت تكوّن هذه المؤسسات السياسية، واختلاف الانتماءات والمضامين والمقولات والأهداف والبرامج والطرق التي تعتمدها، واختلاف التحالفات والإنجازات والمصائر التي تختبرها، من الثابت أن هذه الاختلافات جميعها لا تبطل ألبتة الإجماع الضمني المستتر على ضرورة صون جوهر الهوية المسيحية وعلى ضرورة التعبير السياسي الحر عن اقتناعات اللبنانيين المسيحيين، أفراداً وجماعات، في معترك التعايش الوطني.

وبالاستناد إلى هذه القاعدة المشتركة يتيسّر إدراك الاختلاف الفكري والإيديولوجي الذي ينتاب هذه الأحزاب المسيحية. وقد يبلغ الاختلاف إلى حدود التواجه بين إيديولوجية يمينية وإيديولوجية يسارية، وبين رؤية وطنية لبنانية ورؤية قومية عربية، وبين تصور رأسمالي ليبرالي وتصور اشتراكي موجّه. وقد تختلف النسبة الحقيقية إلى الهوية المسيحية بين حزب وحزب، وتباين قرائن التأسيس وهويات المؤسسين الدينية بين منظمة ومنظمة، وتفاوت مقادير التمثيل العددي المسيحي بين تجمع وتجمع. وفي جميع الأحوال، تظل معضلة الأحزاب السياسية اللبنانية المسيحية المنحى أو المسيحية التأسيس أو المسيحية التمثيل، ناجمة عن انقسام الفكر السياسي المسيحي عن مضامين المعتقدات اللاهوتية التي تعتنقها الكنائس المسيحية في لبنان. ولا ريب أن مثل هذا الانقطاع المعرفي بين الرؤية اللاهوتية والمعتقد السياسي هو من أخطر المعضلات التي تصيب الفكر السياسي المسيحي في لبنان. وأسباب هذا الانقطاع شتى. منها إدراك خاطئ لموقع السياسة في العمارة اللاهوتية المسيحية، وتنزیه مفرط لقيم الدين عن مقولات السياسة. ومنها عثار الاختبار التاريخي المسيحي الجماعي في الشرق، وتزهّد الجماعات

المسيحية الشرقية عن فاعلية الالتزام السياسي. ومنها أيضاً رغبة دفينه في التمايز عن الصيغة الإسلامية التي تقرن اللاهوت بالسياسة قرن الفكر بالبنى، وفي انتقاد الائتحات السياسية اللاهوتية التي اختبرتها الممالك المسيحية في تاريخ الأمم البيزنطية والأوروبية المتنصرة. وقد يضاف إلى هذه الأسباب عوامل أخرى من مثل التنافر الفكري والمسلكي بين أصحاب اللاهوت وأصحاب السياسة، وندرة أهل المعرفة الشاملة وذوي الاختصاص المشترك في حقلَي اللاهوت والسياسة.

وفي جانب الأحزاب والتجمعات السياسية المسيحية تقوم المؤسسات الدينية المسيحية، عنيتُ بها حصراً الرهينات الرجالية والنسائية التي تسوس سياسة التدبير الهرمي والقبض المحكم قطاعاً واسعاً من النشاطات التربوية والاجتماعية والتضامنية الخيرية والإنمائية والاقتصادية. وبسبب من موقع هذه الرهينات ومنزلتها في بنية المجتمع اللبناني وبفضل وزن أدائها، اتفق لها في بعض الأحيان أن تخلت عن حيادها السياسي وأكبت على صياغة خطاب سياسي مسيحي اقتصر في معظمه على التنديد بعيوب الممارسة السياسية والحث على الصمود الجماعي واستنهاض الطاقات والمناداة بقيم الصلاح الإنساني والروحي والتحريض على المصالحة الوطنية والدعوة إلى شيء من الإصلاح السياسي.

ومن جراء التشدد المبدئي في التقيد بالنظام الرهباني، وضبط الإدارة الداخلية، والرقابة الجماعية الذاتية ورقابة السلطة الكنسية الرومانية العليا، والتعاقب الحتمي على السلطة، وتآلق البعض من شهادات السير الرهبانية الإنجيلية الفردية، اكتسبت الرهينات مقاماً جليلاً في تقويم الأداء السياسي اللبناني المسيحي، وانقلبت ديورة الرهبان في بعض الأحيان مؤثلاً للباحثين عن شيء من الأصالة والنصاعة في الالتزام السياسي، ومضماراً فريداً لتقابل الرؤى والاقتناعات السياسية المسيحية الجماعية. غير أن هذه المسؤولية التي اضطلعت بها الرهينات لم تضعها في نجوة من المنازعة الفكرية والمشادة السياسية، حتى أنه غدا صائباً القول بأن لكل رهينة إسهاماً خاصاً في الخطاب السياسي اللبناني المسيحي، وذلك وفقاً لأصل نشأتها الغربي أو الشرقي ولاغراسها الجغرافي وانتسابها الاجتماعي وخصوصية روحيتها ومسرى تطورها

الذاتي.

وأما الفئة الثالثة من المؤسسات المسيحية القابلة لشيء من التفاعل السياسي، فهي فئة المؤسسات المسيحية التربوية التي تزود قسماً من اللبنانيين، في مختلف حقبات التنشئة وفي حقول إنتاجها الأدبي والعلمي، تزودهم قسطاً من المعرفة يحمل في مطاويه بذار خصوصيتها الروحية التي تتكون من تواطؤ الانتماء الديني والاعتناق الفكري والتصور الثقافي والتوجه السياسي. ويندر أن تتخلى مؤسسة تربوية مسيحية عن إكساب عملية التنشئة والإنتاج مثل هذه الصبغة الذاتية المنشئة لظاهرة الكثرة المسيحية. وغني عن القول أن الإسهام السياسي الذي تضطلع به هذه المؤسسات لا يقوم في المنزلة الأولى من عملها وأدائها وشهادتها، بل يتجلى مخفياً خفراً في خلفية القرارات والتدابير والتوجهات والبرامج التي تعتمدها في سياستها التربوية.

ومما لا شك فيه أن الجامعات اللبنانية المسيحية النشأة والهوية والمنحى هي التي تعنى، في قدر وافر، بمعضلة الفكر السياسي اللبناني، ولا سيما في شقه المسيحي. ولما كانت الجامعة هي، في صلب جوهرها، مختبر الحرية الفكرية وموطن الإبداع الثقافي، فإن ترصد التوجه السياسي الجماعي المسيحي، ونقد المذاهب السياسية الناشطة والمتصارعة في المجتمع السياسي، وتقويم الأداء السياسي في مجالس التمثيل الوطني التشريعي والتنفيذي والقضائي، وتفحص شهادة السياسيين المنادين بالقيم المسيحية الأساسية، هذا كله يغدو من أقدس الواجبات العلمية التي ينبغي للجامعة اللبنانية المسيحية أن تتصدى لها.

بيد أن كثرة الجامعات اللبنانية المسيحية، وكثرة التأثيرات التي تخترقها، وكثرة الرؤى الفكرية التي تحتضنها، وكثرة الالتحامات السياسية والتحالفات الميدانية والتواطؤات المنفعية التي قد تغريها أشد الإغراء، هذه الكثرة كلها ما أعاقها حتى الآن عن الإصرار الشديد على استقلالية ذاتية نسبية في الجهر بأرائها الدينية والاجتماعية والسياسية. ومما يمكن استخلاصه من مواقف الجامعات اللبنانية المسيحية أن جرأتها في الإفصاح عن آرائها في حقول النقد العلمي الاجتماعي والسياسي تخالف بعض المخالفة وداعتها اللاهوتية في

التعبير عن آرائها الدينية الناقدة. وقد تعزى أسباب هذا التناقض بين هاتين الجراة والوداعة إلى أن نشأة هذه الجامعات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالكنيسة أو بالمؤسسة الرهبانية الأم الممولة والموجهة، وإلى أن الكثير من أهل السياسة اللبنانيين، من مسيحيين ومسلمين وعلمانيين، قد تخرّجوا من صروحها وما فتئوا يكونون لها بعض الاحترام ويقرون بنبل دعوتها العلمية.

وإذا ما ثبت أن طائفة الجامعات اللبنانية المسيحية تمنعها، في بعض الأحيان، من المجازفة بصياغة خطاب سياسي لبناني علمي البناء، موضوعي المحتوى، مجرد عن الأهواء، منزه عن الاعتبارات الخاصة التي تؤيدها الجامعات الدينية المؤسسة، تظل معضلة المعضلات في الخطاب الجامعي السياسي اللبناني هي الانفصام المعرفي المقلق في حقل البحث السياسي. وجوهر هذا الانفصام أن السياسة في لبنان تستكره الانخراط في مقولات المقاربة العلمية والنقد الموضوعي. ولهذا الاستعصاء الأكاديمي علنان متلازمان: العلة الأولى تعقد المركب السياسي اللبناني وغموض تناقضاته وضبابية حراكه الذاتي، والعلة الثانية حشمة الوعي اللبناني الجماعي وخفزه المفرط وانقباضه عن تعرية الأداء السياسي الذي يلتزمه ممثلو الجماعة الطائفية في متديبات القرار الوطني.

2 - 3 - الكثرة في المحور الاجتماعي: الأفراد

وفي المحور الثالث من باب المعضلات الأول، وهو محور التمثيل الاجتماعي والسياسي والديني اللبنانيين المسيحيين، تتجلى الكثرة المسيحية في تقابل هذه الفئات الثلاث من الأشخاص الذين ينشطون أيضاً في التعبير عن بعض من الهوية المسيحية الجماعية، عنيت بهم السياسيين المسيحيين والمفكرين المسيحيين ورجال الدين ونساءه المسيحيين. وبمعزل عن الاقتناعات الشخصية التي يعتنقها أصحاب هذه الفئات الثلاث، يجوز القول بأن المجتمع اللبناني يعاني في علاقات أصحاب السياسة والفكر والدين الكثير من غموض في الهوية واستبهام في الخطاب وتنافذ في الحدود واختلاط في الصلاحيات.

ويسبب من الذهنية الشرقية العربية والإرث الإسلامي والتنظيم الإداري العثماني اعتاد اللبنانيون المسيحيون تناوب الأدوار بين أهل السياسة وأصحاب الدين. فالسياسيون المسيحيون، إذ يدركون وزن الشعور الديني في البنية اللبنانية، يحاولون أن يكسبوا سعيهم السياسي البعض من الشرعية الدينية. والقيمون على الدين المسيحي يسايرون السياسيين المسيحيين ويؤيدونهم في قسط من سعيهم السياسي، وهمهم في ذلك ضمان البلوغ إلى ثلاث من الغايات الخطيرة التي ينصبونها في خطابهم الديني. وسرعان ما يتشع هذا الخطاب برداء التعبير السياسي فتسري إليه خلصة تناقضات الصراع السياسي وتوترات التواجه الطائفي.

ولما كانت المسaire السياسية التي يرتضيها المسؤولون الدينيون المسيحيون ترمي أولاً إلى الحفاظ المشروع على وديعة الإيمان المسيحي، وتسعى ثانياً إلى صون حقوق الجماعة المسيحية في نطاق الدفاع عن الصيغة اللبنانية التعددية التوافقية، وتجتهد ثالثاً في تعزيز قيم الحرية والعدل والمساواة والتضامن والإخاء في الوطن اللبناني، فإن السياسيين المسيحيين يدرجون هذه الأهداف الثلاثة في مقولات خطابهم السياسي ويتكثون عليها لتعزيز نفوذهم والاستئثار بأصوات اللبنانيين المسيحيين. وحين يتعدّر على هؤلاء السياسيين التعبير الحر عن ضرورة النضال في سبيل البلوغ إلى هذه الغايات، يلتجئون إلى المسؤولين الدينيين وينتدبونهم في تفويض ضمني للنهوض بهذه المسؤولية السياسية.

وفي هذا الموضع من التلاقي المصيري تختلط الأدوار وتتشابك المصالح فيستغلق الكلام الديني والكلام السياسي على مدارك اللبنانيين، إذ إن أصحاب الدين، على غفلة منهم، يكتسبون من جراء هذا التفويض الكثير من النفوذ والسلطة والكثير من التصون والمنعة. ولا يلبث السياسيون المسيحيون أن يستخرجوا من هذا التواطؤ المستور أسباب الحفاظ على مواقعهم والدفاع عن مصالحهم. وأمانةً لمقتضيات الرصد الاجتماعي العلمي لمقادير التواطؤ وتباين آثاره لدى الجماعات والأفراد، ينبغي القول بأن طائفة من المسؤولين الدينيين المسيحيين وبعضاً من السياسيين المسيحيين يحاولون الانعتاق من هذا

التواطؤ المربك.

ومن تناقضات المجتمع اللبناني أنه مجتمع يواطئ أهل السياسة والمسؤولين الدينيين على انتباز أصحاب الفكر أو على تنحيتهم من موقع القرار. فإذا كانت مجافاة السياسيين والدينيين لأهل الفكر الناقد، وكل فكر سليم ينطوي على طاقة إصلاحية من النقد، تبررها مخاوف الإجهاز على تشابك الغايات والمصالح السياسية والدينية، فإن تحذر المجتمع الأهلي من إسهام المفكرين الناقد يبرره خوف اللبنانيين من المجازفة بضمانات التماسك الفكري المألوف والمتواتر، وخوفهم من المخاطرة بضمانات البقاء الجماعي وديمومة المؤسسة المنظورة. وفي ظل الأوضاع اللبنانية الحرجة، بات اللبنانيون المسيحيون، في معظمهم، يطمئنون إلى نفوذ أهل الدين والسياسة، وينفرون من متطلبات الفكر الناقد ومُثله العليا الملزمة.

وينتج مما تقدم أن الكثرة المسيحية المتجلية في تجاوز هذه القطاعات الثلاثة التي تمثل في وجه من الوجوه الجماعات اللبنانية المسيحية إنما تُربك الفكر السياسي اللبناني المسيحي أيما إرباك، وتزجّه في أتون التناقضات والتوترات الداخلية، وتوشك أن تشل فيه طاقته على الإبداع الأمين والتجديد الخلاصي. ولا شك أن التلمسات الخضرة التي ينجزها الأفراد والمؤسسات في صروح الوعي السياسي الجماعي، وأعظمها تمثيلاً للبنانيين المسيحيين الكنيسة والحزب والجامعة، لا تلبث أن يعطلها خليط غريب من التواطؤ والتزاحم والتصارع لا يملك الفكر الناقد أن يستبطن عقده العصية. ومن دون عون هذا الفكر السياسي، يعجز اللبنانيون المسيحيون عن التحقق الموضوعي والتمييز النبیه بين مختلف التأثيرات التي تعترتهم، ومصادرها شتى، منها الكنسية الدينية الطائفية، ومنها الحزبية السياسية الإيديولوجية، ومنها الجامعية الفكرية الثقافية.

3 - المعضلة الثانية: أنماط التفكير السياسي

هذا في الباب الأول من المعضلات. وأما في الباب الثاني من معضلات الفكر السياسي المسيحي في لبنان، فيجدر الكلام على أنماط

التفكير اللبناني السياسي المسيحي الجماعي وتأثيرها في انبثاق فكر سياسي مسيحي تكبله قيود الانتماءات المتضاربة وسلاسل المساومات المعقدة. وقبل الخوض في هذا المضمار، يحسن التذكير بالمستويات المتراصفة والمتشابكة التي تنخرط فيها الدوافع المكتومة التي تبرّر في الوعي اللبناني السياسي المسيحي، الفردي والجماعي، الإقدام على انتماء سياسي واعتناق التصور الفكري المؤسس لهذا الانتماء.

3 - 1 - تصارع المصالح

وفي هذا السياق لا يخفى على أحد أن اللبناني المسيحي، سواء امتهن السياسة أو عاشرها معاشرة الإكراه أو أعرض عنها، يظل في معظم الحالات مأسوراً بدوائر متداخلة من المصالح التي يعسر التآليف بينها وضمّتها في رؤية سياسية متينة العرى، متماسكة الحجج، مضبوطة الإيقاع. وتنقسم هذه الدوائر إلى طبقتين، طبقة الدوائر الكبرى وطبقة الدوائر الصغرى. وتنسلك في طبقة الدوائر الكبرى ثلاث مصالح خطيرة هي مصلحة الأسرة أو العشيرة أو المنطقة، ومصلحة الطائفة الدينية، ومصلحة الحزب السياسي.

وأما طبقة الدوائر الصغرى، فإنها تشتمل هي أيضاً على ثلاث مصالح قد تتباعد حقولها من غير أن يبطل فيها أثرها المشترك. المصلحة الأولى هي مصلحة النقابة أو التجمع الثقافي أو المهني أو الفني، أو المصلحة التي يقضي بها نشوء هيئات يأتلف أصحابها على المودة والتضامن في بلوغ الهدف الاجتماعي الخيري المشترك، أو غيره من الأهداف المعلنة أو المحجوبة. والمصلحة الثانية هي مصلحة المال وما تستتليه من سعي مشترك إلى صون موارد الانتفاع والحفاظ على حقوق الاستثمار وتعزيز أسباب الاغتناء وبسط النفوذ المالي. وأما المصلحة الثالثة فهي مصلحة التحالفات السياسية الانتخابية المبنية على مجرد الرغبة في البلوغ إلى مواقع السياسة الفعلية. ولا شك أن هذه المصلحة الأخيرة، لشدة ما ينتشر فيها من طاقة على الإغراء، قد تُفضي بالبعض من اللبنانيين المسيحيين إلى مدانة التنكر لسائر المصالح الأخرى. وتجميلاً لمثل هذا التنكر يسعى البعض إلى ابتكار أسلوب في تبرير التعاطي

السياسي هو من أشد الأساليب السياسية دهاء ومواربة، وأعظمها تعقداً واستغلاً، وأوسعها ملاطفة ومساومة.

ووجه القول في هذا كله أنّ الخطاب السياسي المسيحي تتساكن في مطاويه جمّ من المصالح المتضاربة يتفتّن اللبنانيون المسيحيون في التوفيق بينها وفي تطويعها من أجل استخدامها في صياغة مفهوم المصلحة الوطنية ونشره والدفاع عنه. ومعلوم أن هذا الخطاب، ولئن احترفه أهل السياسة، يظل هو خطاب الأكثرية من اللبنانيين المسيحيين يُعبّرون به عمّا يتناهبهم من هموم وما يصبون إليه من تطلّعات. ومهما يكن من أمر هذا الخطاب، فإنّ ما يُربك في هذا الشأن إنما هو قدرة هؤلاء السياسيين على إتقان حركة الرقص الموزون الإيقاع في التنقل بين المصالح المتضاربة والمصلحة الوطنية. ولكثرة ما برعوا في ضبط هذا الإيقاع، ما خلا قلةً سرعان ما اتّهمت إمّا بالانعزال الفئوي وإمّا بالمثالية العمياء، بات يعسر على الفكر الناقد استطلاع مقدار التأييد الذي تحرزه مصلحة من المصالح في معزوفة الخطاب السياسي.

وعلى الرغم من كثافة التشابك في مستويات هذا الخطاب، يتعدّر على الذين يصوغونه أن يصرّحوا علانيةً مبلغ تأييدهم الحقيقي لمصلحة من المصالح وأن يرتّبوا ترتيباً منطقياً سلّم هذه المصالح. وفي بعض الأحيان، يضطّرون إلى اللجوء إلى بعض من التقيّة السياسية، فيكتمون اقتناعهم الشخصي ويعلنون ولاءهم لتصوّر سياسي آخر قد يخالف مخالفةً خطيرةً ما كان يمكن أن ينعقد في خطابهم السياسي من تواطؤ للمصالح يناسب رؤيتهم الخاصة. ولا جرم أن مثل هذه الاستكانة إلى مبدأ التقيّة تبرّرها أحياناً رغبة في الحفاظ على بعض من الوفاق الوطني أو عجز جماعي عن مناهضة الرؤى السياسية الاستعلائية التي تجتاح لبنان اجتياح التسلّط والقهر. وقد ابتلي لبنان ببعض من هذه الرؤى التي نهبت في حقبة من الحقبات، يُسعفها تناصر مقلق للأوضاع الإقليمية المحيطة بالوطن، وما لبثت أن شاخت وأدرجت في غياهب النسيان ومهملات التاريخ.

ولشدّة ما ألف اللبنانيون المسيحيون تضارب هذه المصالح، ما عادوا يُعبّون إلا نادراً باستجلاء أنماط التفكير السياسي المسيحي الذي يعبر عنه

كلاماً خطابُ السياسيين منهم، ويعبّر عنه فعلاً مسلكُ الجماعات والأفراد في المجتمع اللبناني. والواقع أن التحريّ الموضوعي للواقع السياسي اللبناني يكشف فيه ثلاثة أنماط من التفكير السياسي. النمط الأول هو نمط التفكير السياسي المقترن بواقع الانتماء الديني الطائفي. والنمط الثاني هو نمط التفكير السياسي المرتبط بالانتماء الإيديولوجي الحزبي. والنمط الثالث هو نمط التفكير السياسي المنبثق من الانتماء الفكري الجامعي الحر. ومع أن هذه الأنماط قد تتجاوز بعض المجاورة في خطاب سياسي مسيحي مشترك، إلا أن لكل نمط بيئته الخاصة ومنابع الإلهام التي يستقي منها مبادئه وقواعده وحججه ومضامينه.

3 - 2 - النمط الأول: التفكير السياسي الطائفي

وحين يجري الحديث عن النمط الأول، نمط التفكير السياسي المسيحي الطائفي، لا بدّ من التطرّق إلى الخصوصيات التي تميّز كل جماعة لبنانية مسيحية، ولا بد من الوقوف على الثوابت التي تستند إليها في التعبير عن هويتها والدفاع عن حقوقها الجماعية السياسية. بيد أن التعميم الشامل في الحديث عن التفكير السياسي السائد في جماعة من هذه الجماعات اللبنانية المسيحية لا يصحّ فيستقيم إلاّ إذا أعرض عمداً عن تنوع التفكير السياسي الفردي واقتصر على استخراج العناصر الأساسية التي تنشئ في انعقادها خصوصية الحسّ الجماعي السياسي، واكتفى باستطلاع القرائن التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدّد في وجه من الوجوه التوجهات السياسية العامة التي يعتنقها معظم الأفراد المنتمين إلى هذه الجماعة، ولو أن عنصراً خطيراً من عناصر التمايز والاختلاف بين الجماعات اللبنانية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة الجماعة على تعبئة التأييد الفردي وتجييش الآراء الفردية في الانتصار لقضايا الجماعة المصيرية.

وإذا جاز للبحث، في كثير من الاتضاع العلمي، التطرّق الخفّر إلى طبيعة التوجهات السياسية الكبرى التي تعتنقها الجماعات اللبنانية المسيحية، أمكن الوقوف الصريح على كثرة المواقف الجماعية التي يشتمل عليها النمط

الديني الطائفي في التفكير السياسي. وعلى حسب توزع الجماعات اللبنانية المسيحية، يختبر التفكير السياسي المسيحي في لبنان أربعة حقول من التوجهات السياسية. وغني عن البيان في هذا السياق أن الحرب اللبنانية أجبرت الجماعات اللبنانية المسيحية على مراجعة فكرها السياسي وتنقيحه وصقله وإعادة صياغته، ممّا أكسبها في نطاق دوائر الوعي الجماعي السياسي العليا الكثير من النضج والاختمار. وممّا تجدر الإشارة إليه هنا أن الفكر الماروني السياسي والفكر الأرثوذكسي السياسي، بسبب من رقعة الانتشار الجغرافي والعددي لهاتين الجماعتين وبسبب من وزن الإسهامات الفكرية التي انبثقت من مخزونهما الثقافي، يظلان في لبنان المحورين الأساسيين اللذين تدور حولهما سائر التوجهات السياسية المسيحية.

التوجه الأول هو توجه الفكر الماروني السياسي الذي أصابه تحوّل عميق في خطابه اضطرته إليه الأحداث اللبنانية الأخيرة. ولقد بات اليوم في مساءلة ذاتية نقدية قد تُعينه على تنقية مضامينه وثوابته واقتناعاته من الشوائب الطارئة التي علقت به من جرّاء تفاقم الأخطار التي ما انفكت تحدق بالجماعة المارونية وتزجّج بها في تشنجات عصبية تعطل فيها طاقات الانفتاح والتحاوّر والتقبّاس والاندماج. ومما لا ريب فيه أن في أصل هذا التحوّل اختماراً دينياً وفكرياً تجلّت دلالاته في الدعوة إلى نبذ الأساطير المتعلقة بقدم الكيانية اللبنانية وبصفاء الهوية اللبنانية وباستعلاء الجماعة المارونية، وفي الدعوة إلى الاعتدال الموضوعي في مقارنة أسباب التوتر الديني اللاهوتي المسيحي الإسلامي وترجيح العوامل الاجتماعية والاقتصادية المحلية والعوامل السياسية الخارجية الإقليمية والدولية في تحليل أزمات التعايش اللبناني القديمة والحديثة، وفي الدعوة إلى استيعاب التعقّد الاجتماعي والغنى الثقافي الذي ولّده انضمام البعض من المدن الساحلية إلى الجبل اللبناني، مهد الكيان اللبناني الحديث، وفي الدعوة إلى استثمار الإرث الثقافي العربي الذي يضمّنه للجماعة المارونية انشأ لبنان في تربة المشرق العربي.

وبفضل هذه المراجعة النقدية بات يتهيأ للفكر الماروني السياسي أن ينتقل من حالة لبنانية مفرطة في تشنّجها ومغالية في تفوقها إلى حالة عربية

معتدلة في انفتاحها ومختصرة في إسهامها. ولما كان هذا التوجّه السياسي هو الذي أضحى يملّي على معظم السياسيين الموارنة الكثير من ولاءاتهم وتحالفاتهم ومبايعاتهم، ويضفي على مسلكيتهم السياسية طابع التأسيس النظري المشترك، انحصرت خصوصية الفكر الماروني السياسي الطائفي في التوفيق بين مثل هذا التوجّه الفكري العام والمصالح السياسية المتضاربة التي يتطلبها السعي السياسي المسيحي في لبنان.

التوجّه الثاني هو توجّه الفكر الأرثوذكسي السياسي الذي عانى في لبنان البعض من الإرباك والمجافاة قد يكون السبب في نشوئهما طبيعة الانتشار الديموغرافي للجماعة الأرثوذكسية في لبنان وفي البعض من أوطان المشرق العربي، وانفطار الفكر الأرثوذكسي السياسي على الكثير من الحيوية والجرأة، وذلك بخلاف ما يوحي به بعض من التجمد اللاهوتي الأرثوذكسي. وعلى الرغم من الهيمنة السياسية التي مارستها الإمبراطورية البيزنطية في حدود البطريركية الأنطاكية، كان الكثير من اللبنانيين الأرثوذكس، إلى عقود خلت، ما فتوا يرنون إلى انتماء سياسي يتخطى مضائق الجبل اللبناني، سواء أجاها هذا الانتماء مُرمّماً لأمجاد الإمبراطورية البيزنطية أم مُبتكراً لمتحد قومي عربي الاتساع الحضاري سوري الانغراس الجغرافي علماني البناء الاجتماعي. بيد أن معائر الحرب اللبنانية، وأقول القومية العربية، وانتشار التيارات الأصولية الإسلامية، هذا كله حدا الفكر الأرثوذكسي السياسي في لبنان على الانتقال من حالة قومية عربية ممعنة في مثاليتها إلى حالة لبنانية مرتضية بقسط كبير من الواقعية الطائفية.

وليس يخفى على أحد أن كلا الفكرين السياسيين الماروني والأرثوذكسي اعتادا من قبل هذا الارتداد التعاتب الأخوي السري والعلني. وفيما كان مضمون المَعْتَبَةِ المارونية إحجام الفكر الأرثوذكسي السياسي عن الانتصار الصريح للقومية اللبنانية والفرادة اللبنانية والامتياز الماروني، كان محتوى المَعْتَبَةِ الأرثوذكسية إحجام الفكر الماروني السياسي عن الانتصار الصريح للحضارة العربية الإسلامية المسيحية المشتركة والانفتاح على العالم العربي الأرحب وتأييد قضاياها المصيرية، وخصوصاً القضية الفلسطينية. بيد أن

الفكر الأرثوذكسي ما عتم أن أدرك أنه، على غفلة منه، قد يجر هو أيضاً إلى الانجراف في تجربة الاستعلاء الماروني إن هو أصر إصرار التصدر على أسبقية الاستيطان المسيحي في الساحل اللبناني في القرن الأول الميلادي، وإن هو أمعن إمعان الزهو في التغني بالأمانة الأرثوذكسية للتراث اللاهوتي الشرقي وألح على تماسك الرؤية اللاهوتية الأرثوذكسية الأنطاكية المنزهة عن مساومات الالتحام الديني القومي، وإن هو أفرط إفراط التميّز الذاتي في امتداح التشارك المصيري الأرثوذكسي الإسلامي في رعاية أرض المشرق العربي منذ زمن الحملات الصليبية.

ولكن القول النظري بتباين الفكرين الماروني والأرثوذكسي لا يُفضي بالضرورة إلى اعتبار جميع الممتمين إلى هاتين الجماعتين من أصحاب التأييد المطلق والانقياد الخاضع. فثمة لبنانيون موارنة هم أرثوذكسيون في فكرهم السياسي، وثمة لبنانيون أرثوذكسيون هم موارنة في فكرهم السياسي. وليس كل من يحمل ختم الانتماء الطائفي في بطاقة هويته من أهل الفكر والسياسة يعنيه أن يعتنق فكر جماعته اعتناق المصادقة الصامته والإذعان المكبوت. ومما تجدر إضافته أيضاً أن هذين الفكرين السياسيين يمثلان حالتين ثقافيتين رائدتين تنجذب إليهما، في قدر عظيم أو ضئيل من المبايعة، سائر المواقف السياسية التي تقفها الجماعات اللبنانية المسيحية الأخرى.

ومن بين هذه الجماعات تمثل طائفة الروم الكاثوليك التوجّه الثالث، وهو توجّه الفكر السياسي التوفيقي المنبثق من معاناة التنازع اللاهوتي في الأمانة شبه المستحيلة للتراث الأرثوذكسي الشرقي وللتراث الكاثوليكي الغربي. ومع أن توفيقية اللبنانيين الروم الكاثوليك السياسية تمليها عليهم، في صلب وعيهم الجماعي، توفيقيتهم اللاهوتية، إلا أن تعثر التوفيقية اللاهوتية المرتبطة بالتقارب الكاثوليكي الأرثوذكسي المسكوني لم يُفض إلى تعثر التوفيقية السياسية المقترنة بأوضاع الوطن اللبناني. وبخلاف ذلك، تجلّت هذه التوفيقية السياسية، على ما اتّصفت به إبان الأحداث اللبنانية من فتور وتميّع، تجلّت كأفضل المواقف المعتدلة في تجنّب الأمر الأسوأ الذي كان يمكن أن يُبتلى به وطن عربي كالوطن اللبناني شديد الهشاشة والانعطاب، ما استساغ

قط سكانه سطوة الاستبداد السياسي وبطش الحكم العسكري .

وإذا جاز للتحليل السياسي أن يوجز توجه الفكر السياسي المسيحي الثالث في جماعة اللبنانيين الروم الكاثوليك، أمكن القول بأن جوهر الموقف الذي تقفه جماعة الروم الكاثوليك يقوم في اعتناق الفكر السياسي الماروني وقد هدّبه المَعْبِيَةُ الأرثوذكسية، وفي اعتناق الفكر السياسي الأرثوذكسي وقد صقلته المَعْبِيَةُ المارونية. وبسبب من المناداة بمبدأ التهذيب والصقل في مراجعة الفكرين الماروني والأرثوذكسي، عانى اللبنانيون الروم الكاثوليك بعضاً من التشكيك والمجافاة والإقصاء. فهم، على غرار توسّطهم اللاهوتي بين الكاثوليك والأرثوذكس، ما برحوا في الحقل السياسي اللبناني قائمين في منزلة بين منزلتين، يجارون الفكر الماروني في التثبّت بالهوية اللبنانية، ويجارون الفكر الأرثوذكسي في جرأة الانفتاح على العالم العربي، ويسايرون الأرثوذكس في انتقادهم الامتياز الماروني ويسايرون الموارنة في انتقادهم المثالية الأرثوذكسية في تعشّق الانصهار القومي العربي.

ومن البيّن أن هذه التوجهات السياسية الثلاثة تعبّر عن موقف أكثرية اللبنانيين المسيحيين المرتبطين بجماعاتهم المسيحية الثلاث الكبرى ارتباط القرار الحرّ أو التقليد المأثور أو الإكراه الظرفي. بيد أن لوحة أنماط الفكر السياسي المسيحي الطائفية لا تكتمل إلا إذا انضاف إليها توجه الفكر السياسي الذي تعتنقه الأقليات اللبنانية المسيحية، ولا سيما اللبنانيين السريان واللبنانيين الأرمن واللبنانيين البروتستانت. وإذا ما استثنيت الأقلية البروتستانتية التي يتنازعها ضربان من الاختبار، اختبار النفوذ الثقافي الذي يضمّنها لها في وجه من الوجوه صرح الجامعة الأميركية اللبناني الحديث النشأة وعلاقتها المتينة بالفكر الغربي الأميركي، واختبار القلة العددية والحياد السياسي والجرأة الخارقة في الشهادة الحرّة للإيمان المسيحي في جميع البيئات والأوساط، تحيا الجماعتان السريانية والأرمنية في ذاكرة الاضطهاد والنبد والإقصاء من جرّاء ما عانى أبناؤهما في الزمن الحديث من مصائب الظلم وآلام الحرمان. فإن المآثم التركية في اقتراف المذبحة الأرمنية البشعة في أوائل القرن العشرين وفي القضاء المبرم على الوجود السرياني الأصيل في الأرض التركية يدفع

باللبنانيين السريان والأرمن إلى اختبار ما عاشه المسيحيون في الشرق العربي في أيام بعض من الحكام المسلمين المستبدين استبداد التنكّر لأصول السماحة الإسلامية.

وبسبب من هذا الظلم الحديث العهد يتشبّث اللبنانيون السريان والأرمن بالأرض اللبنانية تشبّثهم بأرض النجاة والخلص. وفيما النفور الأرمني من المأئمة التركية يحدو بعض الشتات الأرمني على الانخراط الرضيّ الجذلان في المجتمعات العربية الإسلامية، وفي بلد إسلامي كإيران، مما يملّي على اللبنانيين الأرمن الكثير من الفطنة والحنكة في مداراة التوتر الطائفي اللبناني، يميل اللبنانيون السريان إلى السقوط في تجربة اليأس من إمكان الصحوة العربية الإسلامية المطلّة على آفاق الحداثة الإنسانية العالمية ويستسلمون في كثير من القنوط إلى شيء من التبرّم بعقد الصيغة اللبنانية فلا يقاومون إلا نادراً إغراء الهجرة الثانية، بعد أن كانت الهجرة الأولى قد حطّت بهم في واحة الحرية اللبنانية المتنوعة الظلال. وقد يحذو حذوهم الكثير من أبناء الفئة الثانية من الأقليات المسيحية الحديثة الحضور في الوطن اللبناني، عنيت بهم الكلدان والأشوريين والأقباط الذين يشاركون الجماعات اللبنانية المسيحية الثلاث الكبرى شيئاً من تفكيرها السياسي على قدر ما يتلاءم هذا التفكير وطبيعة الضائقة الجماعية التي اختبروها في أوطان الشرق العربي. ولا شك أن أبلغ ما تعانیه جماعة مشرقية أصيلة كالجماعة السريانية يعبر عنه هذا التناقض الفاضح الذي باتت تتحمّسه حين تقارن فزادة إسهامها الثقافي في تاريخ الحضارة العربية بضعف الانغراس السرياني الوجودي والفكري والمصيري في حاضر البعض من الأوطان العربية.

وخلاصة القول إن فكر جماعات الأقليات اللبنانية المسيحية الضئيلة الحجم والحديثة الحضور في الأرض اللبنانية يقترن اقتراناً وثيقاً باختبار ضربين من المعاناة الجماعية، معاناة الانسلاخ القسري من أرض النشأة الأصلية في الأوطان العربية، ومعاناة الاصطدام بمفارقات البنية اللبنانية واختلالاتها الطارئة. ولشدة ما باتوا يعانون من هذين الانسلاخين، أضحى فكرهم السياسي مختوماً بمخاض الغربة الدائمة. وبعد أن نعمت الجماعات

اللبنانية المسيحية الثلاث الكبرى، المارونية والأرثوذكسية والكاثوليكية، بشيء من الانصهار الوطني والاندماج الاجتماعي والاستقرار السياسي، حتى غدا فكرها السياسي، على اختلاف انتماءاته، مصطبغاً برخاء الانغراس وهناء التمكث ويقين الإسهام الوطني الفاعل، ألجأتها معاناة الأقليات المسيحية الوافدة، إلى التيقظ في استيعاب فكر الغربية السياسية واستخراج العبر الخطيرة التي ينطوي عليها.

3 - 3 - النمط الثاني: التفكير السياسي الحزبي

وفيما حيزُ الانتماء الديني الطائفي الفسيح الامتداد في المجتمع اللبناني يُنشِب أثره الدامغ في النمط الأول من أنماط التفكير المسيحي السياسي، يحرز الانتماء الإيديولوجي الحزبي هو أيضاً موقِعاً شديداً الأثر في توجيه هذا التفكير السياسي. وإذا كان القسم الأكبر من اللبنانيين المسيحيين، بسبب من اضطراب الأحوال اللبنانية السياسية ونفاقم المخاطر المصيرية، ما فتوا يفكّرون في شؤون السياسة تفكير الانتماء الطائفي أولاً، ومن ثم يخلطون بهذا التفكير تفكيراً سياسياً آخر مقترناً بضرورات انتمائهم الإيديولوجي الحزبي، فإن البعض من هؤلاء اللبنانيين المسيحيين يجهدون في تبني نمط التفكير السياسي المبني على أساس الانتماء الحزبي المحض. غير أن معضلة المجتمع اللبناني في استساغة الأحزاب اللبنانية غير الطائفية تعكّر صفاء هذا التفكير السياسي.

إنّ الإعاقة الطائفية تُلزم الكثير من الجماعات اللبنانية المسيحية بالنظر إلى معايير الانتماء السياسي من منظار الأمانة للانتماء الديني. وعلى هذا الموال يميل الحسّ اللبناني المسيحي الجماعي إلى اعتبار صحة الاعتناق الديني المسيحي أساس الانتماء السياسي اليميني. فاليمينية السياسية اللبنانية تغدو، في قرائن المجتمع اللبناني، يمينية المبايعة الطائفية، واليسارية السياسية اللبنانية تنقلب يسارية الخروج على الانتماء الطائفي. بيد أن موضوعية التحري الاجتماعي تقضي بأن يعترف جميع اللبنانيين بحقيقة الحدود الفاصلة بين الاقتناعات الدينية والاقتناعات السياسية، إذ ليس كل اللبنانيين المسيحيين اليساريين ملحدّين إلحاداً قاطعاً، وليس كل اللبنانيين المسيحيين اليمينيين مؤمنين إيماناً

سليماً خالصاً. والحال أن الكثير من اللبنانيين المسيحيين اليساريين، ولئن آثروا التمرد على النظام الطائفي اللبناني، لا يستنكفون من الجهر بإيمانهم المسيحي والشهادة للالتزامهم الإنجيلي الشخصي. ورغبةً منهم في استجلاء حقيقة موقعهم السياسي، لا ينفكّون يطالبون بالتمييز السليم بين الاعتناق الإيماني الفردي والانتماء السياسي اليساري، ويحرّضون المجتمع اللبناني على مقارنة الاعتناق الإيماني الفردي بالاعتناق الإلحادي الفردي، ومقارنة التصور اليساري في سياسة البلاد بالتصور اليميني في سياسة البلاد، وفي يقينهم أن ادعاء الرؤى اليسارية الجدارة والفلاح في رعاية المصير الوطني ومعاطاة الشأن السياسي وتنظيم أحوال المجتمع لا يجوز مقارعتها إلا بادعاء الرؤى اليمينية الجدارة عينها والفلاح نفسه. وليس الإيمان والإلحاد على شيء في بت مسألة الجدارة والفلاح هذه.

وأما الإعاقة القومية، وهي على شيء من الاستبهام النظري في لبنان، فتلجئ الكثير من الجماعات اللبنانية المسيحية إلى اعتبار استقامة الانتماء القومي اللبناني معيار الفصل بين اليمين اللبناني واليسار اللبناني. وعلى حسب هذا المعيار بات كل من يؤمن بعقيدة الكيانية اللبنانية يمينياً في سياسته، وأضحى كل من ينبذ هذه العقيدة يسارياً في سياسته. ومع أن الواقع اللبناني الميداني يُظهر بوضوح أن معظم الأحزاب اللبنانية اليسارية اكتسبت الكثير من المودة العقائدية والكثير من التواطؤ المصيري لدى البعض من الأنظمة العربية، فارتضت تلقيح يساريتها الفكرية والسياسية ببضعة من تصورات القومية العربية، فإنه من التطرف القول بأن جميع اللبنانيين اليساريين ناقضون للهوية اللبنانية، متمردون على الوطن اللبناني، مبطلين للكيانية اللبنانية. وكذلك يصحّ القول في البعض من تيارات اليمين اللبناني التي تحرّض على احتضان القومية اللبنانية في مؤتلف القومية العربية الفسيحة المظال، وقد أخصبت إخصاباً ثقافياً واشتراعياً وقانونياً ببدار الانفتاح المسكوني والتلاقح الحضاري ونضجت ميدانياً في اعتماد شرعة حقوق الإنسان في مختلف الأوطان العربية.

ومنعاً لمخاطر الشلل التي تحدق بالسعي السياسي المسيحي، اجتهد البعض من اللبنانيين المسيحيين في تجاوز الإعاقتين الطائفية والقومية،

فنشأت، في موازاة الأحزاب اللبنانية المسيحية اليمينية، بضعة من الأحزاب اللبنانية المتوسطة المعتدلة التي شاء لها من شارك في تأسيسها من اللبنانيين المسيحيين أن تتجنب مهالك الطائفية السياسية ومعاثر القومية المثالية حتى يتهاى لها أن تناضل في سبيل إنسانية الإنسان وصون كرامته ورعاية حقوقه وضمنان معيشته. غير أن هذه الأحزاب ما عثمت أن رُشقت بالعلمانية الملحدة المناهضة للتراث اللبناني، وبالانحراف الوطني، وباللامبالاة القومية، وبالتواطؤ الغربي والتحالف الاستعماري. ومما أعاق نمو مثل هذه الأحزاب إعاقة خطيرة أن المجتمع اللبناني تعود، في وجه عام، أن يمزج انتماءه الديني بانتمائه الوطني وأن يمزج انتماءه الديني وانتماءه الوطني بانتمائه السياسي.

ومعنى ذلك أن اللبنانيين المسيحيين، وهم جزء من هذا المجتمع، يربطون رؤيتهم السياسية، وهي الرؤية التي تنبثق من تصوّرهم السياسي للصيغة الفضلى في إدارة الشأن العام، يربطونها بانتمائهم الديني وبانتمائهم الوطني، ممّا يُفقدهم حسّ التمييز بين الاختلاطات المقلقة التي يمكن أن تتولد من هذا الربط الاعتباطي. وعمق القضية أن اللبناني المسيحي، بعد أن أسقمته علل التاريخ ونوائب الدهر في هذا الشرق العربي، أمسى، على وجه التعميم، لا يؤمن بحزب لبناني سياسي لا ينصب في مرمى أهدافه الأولى الدفاع عن الجماعات اللبنانية المسيحية والذود عن الكيان اللبناني. وبخلاف الأحزاب السياسية الناشطة في الأمم الغربية المتطورة في ميادين الفلاح التقني والتنظيم الإداري والرخاء الاجتماعي، وهي الأحزاب التي عادت في معظمها لا تنادي، في جوهر خطابها السياسي، بمقولات القومية والوطنية والطائفية والفتوية الدينية واستعلاء الهوية الجماعية، بل أخذت تُعنى بالسعي المشترك إلى ضمان حقوق الإنسان الأساسية في أوطانها وفي امتداد الأرض كلها، وبالبحث في مسائل التنظيم الإداري الأمثل لمجتمعاتها، وبالتحري عن معضلات النمو العالمي المتوازن، وبمناقشة الرؤى الاقتصادية الخليفة بقضاء حاجات الإنسان وإنقاذ الأرض وترميم السلامة البيئية، وبتفحص النتائج الأدبية التي تنجم عن طاقات الإنجاز العلمية الضخمة التي أضحت في متناول البشرية، ما زال

الخطاب السياسي في معظم الأحزاب اللبنانية خطاب الانكماش والتوقع والدفاع. وأسوأ المساوي أن التركيبة اللبنانية تضطر اللبنانيين المسيحيين التائقين إلى التمتع بالحقوق الإنسانية الأساسية، ومنها الحق في الحرية والمعرفة والمسكن والعمل والاستطباب، تضطروهم إلى الاستنجد بأهل بعض الأحزاب المسيحية من أصحاب الطائفية الضيقة والقومية المبتورة، ما يضطر هذه الأحزاب بعينها، ولو أصابتها نخوة الانتفاض والتجدد، إلى إتقان الخطاب الطائفي والقومي إتقاناً تضمن به تأييد الكثير من اللبنانيين المسيحيين الذين فقدوا القدرة على تقيّة تصورهم السياسي المحض للصيغة العلمية الفضلى في إدارة الشأن العام وإعتاقه من مكبّلات المبايعة الطائفية والتمجيد الجماعي القومي. وحين يصبح، على سبيل المثال، مقدارُ الموضوعية والصحة والاستقامة والفاعلية في استنباط الحل الاقتصادي في وطن مثل الوطن اللبناني مقترناً بهوية رجل الإصلاح الدينية أو بهوية الحزب الطائفية وبطبيعة معتقده القومي، يتقهقر مستوى التفكير السياسي المسيحي الجماعي في لبنان فينحدر إلى قعر مظلم من العمى الفكري والجهل الثقافي.

وإذا كان انتماء اللبنانيين المسيحيين قد توزّع، في نسب مختلفة، على جميع الأحزاب اللبنانية، فإن معضلة التفكير السياسي المسيحي المرتبط بالانتماء الحزبي تنشأ من تجربة إخضاع الحزب اللبناني لمنطق الحاجة السياسية الجماعية المسيحية. ومهما كان لون الحزب الطائفي واتجاهه الفكري وعمقه القومي، يظل قضاء هذه الحاجة هو الغاية القصوى التي تبرر الانتماء الحزبي. ومما يفترضه هذا الواقع أن الأحزاب اللبنانية ليست هي التي توظف الحاجة السياسية الجماعية وتهذبها وتصلقها، بل هي الحاجة السياسية الجماعية التي تُلقى بثقلها على الحزب وتحدد مسرى تكونه ومضمون خطابه وطبيعة أدائه وقابليته للاستثمار بتأييد اللبنانيين المسيحيين. ولما كانت هذه الحاجة ما زالت تقيدها ضرورات المبايعة الطائفية والتمجيد القومي، فإن الأحزاب اللبنانية التي لا تنادي بهذه الضرورات لن يقيّض لها في المستقبل من الأيام الحصول على قسط من تأييد اللبنانيين المسيحيين.

ومما ينجم عن هذه المعضلة الكأداء أن التفكير السياسي المسيحي

المقترن بمنطق الانتماء الحزبي لا يسعه أن ينقطع عن النمط الأول الطائفي في التفكير السياسي. ومعنى ذلك، في صريح العبارة، أن ليس في الجماعات اللبنانية المسيحية انتماء حزبي محض، أي منزّه عن ضمانات الانتماء الطائفي. ويُطلق الكلامُ هنا على الانتماء الغالب والوضع السائد فيستثني الحالات الفردية. والغوص في تحليل هذه الظاهرة قد يُفضي إلى الإقرار بأن الانتماء الحزبي في الجماعات اللبنانية المسيحية هو الوجه الآخر للانتماء الطائفي، أو هو تعويض عن الانتماء الطائفي، أو قل هو الانتماء الطائفي في صورة التعبير السياسي الجائز والقابل للانخراط في التركيبة اللبنانية. وليس أدل على محنة الانتماء الحزبي اللبناني المسيحي من المنافسة المفلحة التي تعتمد عليها ضروب أخرى من الانتماءات النقابية والمهنية والجامعية والتضامنية الخيرية ومن التجمعات الأهلية والمنظمات الفكرية الناشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان.

3 - 4 - النمط الثالث: التفكير السياسي الجامعي

وبإزاء النمطين الديني الطائفي والإيديولوجي الحزبي يتجلى النمط الثالث من أنماط التفكير السياسي المسيحي مُنبثقاً من الانتماء الفكري الجامعي الحر. فهو نمط يختلف عن النمطين السابقين بإصرار أتباعه، وهم ما برحوا قلّة في الجماعات اللبنانية المسيحية، بإصرارهم على إعتاق الدين من المشايعة الطائفية وإعتاق السياسة من المبايعة الحزبية. بيد أن هؤلاء اللبنانيين المسيحيين الراغبين في أداء سياسي مبني على أصول الانتماء الفكري الحر يرفضون الاتكاء على طائفية الشأن السياسي اللبناني وحزبيته من أجل البلوغ بفكرهم إلى واقع الفعل المنجز الملموس. ولذلك يوشك هذا النمط الثالث من التفكير السياسي أن يظل، في بهائه النظري، مقتصرأ على سوق الانتقاد واقتراح الإصلاح من دون الجرأة على الولوج في معترك النضال.

ومن أخطر معائر الشهادة الفكرية الحرة في المعترك السياسي أن أصحابها يلبثون على الدوام في محنة التنازع بين العفاف الفكري والمساومة الميدانية. وما أن يدنوا من معترك السياسة حتى يعثرهم عظم الخيانة التي

يقبلون عليها. ولذلك كُتِبَ على أصحاب هذا النمط من التفكير إما البقاء في عملية النظر الناقد وإما الانخراط في معترك المساومة السياسية والتخلي عن خصوصية التيار الحر الذي يمثّلونه ويجرون فيه. ولما كان مثل هذا التحليل يصح في جميع الأوطان والمجتمعات، فإن صحة مطابقته للواقع اللبناني يعززها انغلاق المجتمع في أسر الطائفية الدينية والإيديولوجية الحزبية. ولا يبدو المجتمع اللبناني، في واقعه الحاضر، قابلاً لتعبير سياسي فاعل يؤدّيه أصحاب الفكر الحرّ بمعزل عن الانتماءين الطائفي والحزبي. ولا شك أن أسباب هذا الانغلاق شتى. وقد يعسر على أصحاب الانتماء الفكري الحرّ أن يتخطوها من غير أن يزعزعوا أُسُسَ التركيبة اللبنانية الوفاقية.

ومما ينجم عن استعراض هذه الأنماط الثلاثة في التفكير السياسي الناشط في الجماعات اللبنانية المسيحية أن تعقّد الواقع اللبناني يضطرّ اللبنانيين المسيحيين المتعاطين الشأن السياسي، إلى خلط أنماط التفكير الثلاثة واستخراج نمط رابع من التفكير السياسي تحتشد فيه أصول الأنماط الثلاثة وطرقها وأساليبها. ومن جرّاء تصعّب الأوضاع اللبنانية يُخيّل للقوم أن هذا النمط الرابع الهجين من التفكير السياسي المبنيّ على أُسُس الانتماءات الطائفية والإيديولوجية والأكاديمية، وقد تجاوزت فيه على كثير من التنافر والتناقض، هو أفضل الأنماط مراعاة للخصوصية اللبنانية وأشدّها فاعلية في إدارة مشاكل المجتمع اللبناني وأعظمها أثراً في مواكبة تطورات التحديات المنبثقة من ضرورة الانفتاح العالمي والانبساط في حقل التفاعل الكوني بين الحضارات البشرية. والحال أن شدة التناقض بين طرق الأنماط الثلاثة لا تلبث أن تحجب عن السعي السياسي المسيحي في لبنان يقين البلوغ الأمين المجرّد إلى جوهر المشاكل السياسية التي تنتاب الوطن اللبناني.

4 - المعضلة الثالثة: الإجماع على القضايا السياسية المصيرية

4 - 1 - التمييز بين المشاكل الإدارية والقضايا المصيرية

ومن الواضح أن هذا الاعتبار الأخير يُفضي إلى عتبة الباب الثالث والأخير من معضلات الفكر السياسي المسيحي في لبنان، وهو الباب الذي

يلج بالبحث إلى واقع المشاكل السياسية التي يشكو منها المجتمع اللبناني . ولقد أضحى من الثابت القول بأن التنوع الديني الثقافي في لبنان يُنشئ لهذا المجتمع ضمةً من المعضلات السياسية التي تنضاف إلى المشاكل المألوفة في سياسة الأوطان وسياسة الشأن الوطني . ولذلك يجدر التمييز في الواقع السياسي اللبناني بين القضايا السياسية الإدارية والقضايا السياسية المصيرية، وينبغي أيضاً التمييز بين السعي السياسي المستند إلى حقيقة الانتماء الوطني والسعي السياسي المستند إلى قيم الجماعة اللبنانية الدينية . ومعنى هذا التمييز أن اللبنانيين المسيحيين والمسلمين، إذا هم شأؤوا الحفاظ على وحدة عيشهم الوطني، لا يجوز لهم، ولئن خالف الأصوليون القلائل في كلتا الجماعتين هذا التدبير السلمي الوديع في التعايش اللبناني السموح المفتوح، لا يجوز لهم أن يعالجوا قضايا الإدارة السياسية التقنية البحتة بالارتكاز إلى منطوق الانتماء الديني، إذ إن هذه القضايا باتت لا تطبق إلا معالجة علمية مبنية على أصول مزاولة العمل السياسي في التناوب على الحكم وفصل السلطات وتوزيع المسؤوليات ورعاية حقوق المواطنين وإلزامهم بواجباتهم وتنظيم المجتمع وصون البيئة واستثمار الموارد .

ومع أن بعضاً من الأصوليين من كلا الطرفين يدعون أن في الدين طاقةً على تنظيم السياسة في نطاق الإدارة التقنية البحتة، يظل اللبنانيون المسيحيون، على وجه الإجمال، يستغربون خلط الدين بالسياسة على هذا الوجه . ومما يجب قوله في هذا السياق أن تجربة الانعزال المسيحي التي ابتليت بها قلة من اللبنانيين المسيحيين في غضون الأحداث الأخيرة ما اقترنت قط برغبة مسيحية جماعية في إنشاء مجتمع مسيحي مصغر تسود فيه أحكام الإنجيل وشرائعه في نطاق الإدارة السياسية البحتة، بل أتت تلك التجربة عليهم من جزاء استكراههم الخضوع لنظام الدولة الإسلامية التي طفق بعض الأصوليين المسلمين ينادون بها من بعد أن أئتم اليهود في الاعتداء على الأرض اللبنانية . فكانت تجربة الأصولية اللبنانية المسيحية تبررها في وجه من الوجوه مرارة الإخفاق في مواصلة احتضان الإسلام اللبناني . وعلى الرغم من أن الكثير من اللبنانيين المسيحيين كانوا يكبرون الغضبة الإسلامية ويعظمون

النضال الإسلامي في محاربة العدو اليهودي المغتصب للكرامة اللبنانية، إلا إنهم ما كان يمكنهم أن يفسّروا محنة الحرب اللبنانية إلا بافتراض بعض من الإخفاق المسيحي وبعض من الإخفاق الإسلامي في رعاية الخصوصية اللبنانية.

وبما أن قراءة الواقع السياسي اللبناني، ولا سيما في نطاق القضايا المصيرية، يمكن أن تختلف في ضبطها وإتقانها الجماعات اللبنانية الدينية، إذ إن لكل جماعة لبنانية أحكامها الخاصة وأساليبها المعتمدة في تصوّر الواقع وتأويل ظواهره، يؤثر البحث أن يتطرق إلى المشاكل السياسية اللبنانية بالاستناد إلى أسلوب الفكر المسيحي في معاينة هذا الواقع السياسي اللبناني. وبالارتكاز إلى معاينة الفكر المسيحي الذي يعتمد التمييز بين القضايا السياسية الإدارية والقضايا السياسية المصيرية، يمكن حصر مشاكل الفكر السياسي اللبناني المسيحي بمعالجة القضايا السياسية المصيرية التي يُعنى بها اللبنانيون المسيحيون في نضالهم الجماعي المشترك وفي تطلّهم الجماعي لمعنى وجودهم وغاية دعوتهم في أرض المشرق العربي. ومما لا ريب فيه أن هذه المشاكل يتنوع التعبير عنها وتختلف تسميتها من زمن لبناني ثقافي إلى زمن لبناني ثقافي آخر ومن جماعة لبنانية إلى جماعة لبنانية أخرى. بيد أن الثابت فيها أنها تدور حول قضايا مصيرية جوهرية ثلاث، هي قضية الحفاظ على الهوية الذاتية المسيحية الجماعية من خلال الحفاظ على الهوية اللبنانية المتميزة، وقضية النضال في سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان في لبنان وفي الأوطان العربية، وقضية صون التعايش اللبناني المسيحي الإسلامي، وصون مبدأ الانفتاح الحضاري والإسهام في تلاقح الحضارات وتأخيها وتقاسمها.

والقول بجوهرية هذه القضايا يبرره اعتبار سياسي ثقافي بسيط فحواه أن معظم اللبنانيين المسيحيين لا يتباطؤون البتة في تأييد أي شكل من أشكال الحكم السياسي في لبنان، ولا يتأخرون في الانتصار لأي نوع من أنواع التضامن والتأخي العربي، ولا يتلكؤون عن اعتماد أية صيغة من صيغ الائتلاف القومي الرحب الامتداد طالما أن أشكال الحكم وأنواع التضامن وصيغ الائتلاف لا تُبطل هذه القضايا اللبنانية المصيرية ولا تُفرضها من محتواها

السامي. ولقد عانى البعض من اللبنانيين اليساريين والقوميين من مشقة البلوغ إلى يقين هذا الفكر السياسي المسيحي اللبناني الصافي المؤمن بهذه القضايا الثلاث، وذلك بسبب من عقدة الدفاع عن الذات الجماعية وفساد بضعة من التحالفات الإيديولوجية المبهمة والتواطؤات الطائفية البغيضة. ولا جرم أن الكثير من اللبنانيين أقلقهم التوفيق بين القضايا المصيرية الثلاث ومعاثر الحكم السياسي اللبناني والتضامن العربي والاتلاف القومي. وعضواً من أن يُنظر نظراً ناقداً جريئاً في قيمة المشاريع الإصلاحية التي حاول انتهاجها الحكم السياسي اللبناني وفي قيمة مشاريع التضامن العربي والاتلاف القومي، أخذ البعض من اللبنانيين يعيرون الفكر السياسي المسيحي المنادي بهذه القضايا وينسبون إليه إخفاق هذه المشاريع، فيما أظهرت معظم الدراسات السياسية العربية العفيفة الرصينة أن إخفاق مثل هذه المشاريع ليس مرده إلى إصرار الجماعات اللبنانية المسيحية على الدفاع عن هذه القضايا.

4 - 2 - التمييز بين الفكر السياسي المسيحي والممارسة السياسية المسيحية

ولكن ينبغي هنا التمييز بين هذا الفكر والممارسة السياسية المسيحية التي اختبرها المجتمع اللبناني. ومن غير الخوض في معاثر التاريخ السياسي اللبناني الحديث، يمكن الجزم القاطع بأن الخلط بين انتقاد الممارسة السياسية المعتورة وانتقاد الفكر السياسي في تشبّهه النزيه بهذه القضايا المصيرية الثلاث هو الذي أفسد بعضاً من الوفاق الوطني اللبناني وأسهم في إشعال نار التفرقة. والحال أن اللبنانيين المسيحيين، في حقيقة وعيهم الجماعي، ما كانوا يصبون إلا إلى تعزيز كيانية لبنانية منفتحة تصون حقوق الإنسان وتنشط المودة المسيحية الإسلامية وتُخصب التقابس الحضاري. وما كانت معاينة الإخفاق اللبناني في الممارسة السياسية المسيحية الداخلية ومعاينة الإخفاق العربي في صون حقوق الإنسان وتنشيط المودة وإخصاب التقابس إلا لتضاعف من حدة تطلّب الفكر السياسي المسيحي وتزيد من تشبّهه بسمو هذه القضايا المصيرية.

وغنيّ عن البيان أن مشكلة المشاكل في الفكر السياسي المسيحي تنبعث من الاختلاف الشديد على تأويل معاني هذه القضايا. ولا عجب، من ثم، أن

يحتار اللبنانيون المسلمون وسائر اللبنانيين من علمانيين ويساريين وقوميين في أمر الهوية السياسية التي يطيب للبنانيين المسيحيين أن يعتنقوها. واعتناق هذه الهوية يظل مرهوناً بمضامين القضايا التي تذود عنها الجماعات اللبنانية المسيحية. وإذا كان الخوض المنزه في استطلاع هذه المضامين هو من أخطر العمليات الفكرية السياسية في قرائن الوضع اللبناني الحالي، فإن الإحجام عن هذا الجهد النظري يوشك أن يصيب الوعي اللبناني المسيحي الجماعي بالكثير من الهلابة والاضطراب. ولقد اعتاد اللبنانيون المسيحيون من أصحاب المسؤولية الدينية وذوي النفوذ السياسي وأهل الفكر، اعتادوا الوقوف عند الثوابت السياسية العامة والعناوين الوطنية الكبرى مسترهبين النفاذ إلى جوهر القضايا الثلاث. ولذلك بات ينبغي لأهل الدين والسياسة والفكر في الجماعات المسيحية، بات ينبغي لهم الإقدام الجريء على استخراج المضامين الفكرية السياسية الخليقة بالتعبير الأمين عن مطمح اللبنانيين المسيحيين الجماعي وسعيهم المشترك.

4 - 3 - القضية الأولى: الحفاظ على الهوية اللبنانية والذاتية المسيحية

ويسبب من الفخاخ المنصوبة في هذا الحقل الفكري السياسي، يؤثر هذا البحث، وهو قائم في موقع السعي الفردي الناقص، يؤثر التطرق الخفر إلى بضعة من الاستفسارات التي تستثيرها هذه القضايا المصيرية الثلاث. فالقضية الأولى هي قضية الحفاظ على الهوية الذاتية المسيحية الجماعية من خلال الحفاظ على الهوية اللبنانية المتميزة. وليس من قبيل المغالاة القول بأن هذه القضية الجوهرية تقوم في أصل الفكر السياسي المسيحي اللبناني وتستقطب جهود جميع المفكرين والناشطين في حقل السعي السياسي. وعلى الرغم من اختلاف الانتماءات الطائفية، وتباين المبايعات الحزبية، وتنوع الولاءات الفكرية، تحظى هذه القضية المصيرية بالمنزلة الأولى في قاع الوعي اللبناني المسيحي الجماعي. بيد أن التعبير السياسي عنها قد يختلف باختلاف الانتماءات والمبايعات والولاءات. وظني أن أخطر الاختلافات وأشدّها إعضالاً تنشأ من تنازع اللبنانيين كافة في تفسير معاني ثلاث من العبارات التي تنطوي

عليها هذه القضية، عنيت بها عبارة الهوية اللبنانية وعبارة الهوية الذاتية المسيحية وعبارة الحفاظ على الهوية.

4 - 3 - 1 - معنى الهوية الجماعية

ومن دون استنزاف التحليل في تحري الأبعاد الدينية والثقافية والتاريخية والجغرافية والاجتماعية التي تشتمل عليها مقولة الهوية اللبنانية، يمكن تنشيط الاستفسار العلمي المجرد عن العناصر المنشئة للهوية الجماعية، وقد تشابكت تشابكاً مربكاً في مفاهيم العرق واللغة والدين والأرض والتاريخ. ولما كان مفهوم العرق هو من أخطر المفاهيم السياسية شأناً، أثر اللبنانيون، على اختلاف انتماءاتهم الدينية والسياسية والفكرية، آثروا الإعراض عنه وإقصاءه من نطاق التفكير الرصين في مكونات الهوية الجماعية. ولكن الإجماع على تجنب المفاخرة العرقية يقابله اختلاف شديد في تأويل مفاهيم اللغة والدين والأرض والتاريخ. فالمؤيدون للهوية اللبنانية المتميزة ينسبون إلى هذه المفاهيم ما لا ينسب إليها الرافضون لمبدأ الهوية اللبنانية المتميزة. وبدو، في نهاية المطاف، أن هذه المفاهيم توشك أن تفقد استقلالها الذاتي المعرفي الموضوعي لتتقلب مطية تبريرية يستخدمها الطرفان في تدعيم اقتناعاتها. ومعنى ذلك أن الاقتناع السياسي الجماعي يسبق النظر الموضوعي في هذه المفاهيم ويرسم لها إطارها المعرفي ويلصق بها المضامين التي تناسب هذا الاقتناع السابق.

ولما كان هذا الاقتناع السياسي الجماعي هو الذي يطوع في قدر كبير مفاهيم الهوية الجماعية ويستغلها في تبرير صحة طرحه وجدارته ومواءمته لواقع الاختبار الجماعي، فإن نشأة الاقتناع السياسي بعينه تقترب اقتراناً وثيقاً بتأويل خاص لهذه المفاهيم اختبرته الجماعة الإنسانية في زمن من الأزمان وما لبثت أن جعلت منه التأويل التاريخي الأنسب والأوحد، مغفلة أثر القرائن المتغيرة والعوامل الظرفية التي أفضت إلى صياغة هذا التأويل. وعلى قدر ما تنتفي المسافة الحرة بين المفهوم وتأويله التاريخي ينقلب الاقتناع السياسي الجماعي تجمداً في العقيدة وتحجراً في الصياغة وتصلباً في الموقف. ولا شك أن مثل هذا التحليل يطابق تصورات اللبنانيين للمفاهيم الأساسية المكونة

لهويتهم الجماعية .

4 - 3 - 2 - الكيان اللبناني

فالمؤيدون للهوية اللبنانية المتميزة يعتقدون أن تأويلهم لمفاهيم اللغة والدين والأرض والتاريخ يبرّر تعلقهم بكيان لبناني مستقل أشد الاستقلال بخصوصيته الفريدة ومرتبطة أشد الارتباط بمحيطه العربي، فيما الراضون لهذه الهوية يعتقدون أن تأويلهم لمفاهيم اللغة والدين والأرض والتاريخ لا يبرر نشوء الكيان اللبناني كياناً مستقلاً عن الأمة العربية أو الأمة السورية أو الأمة الإسلامية. وليس يكفي عزل هذه المفاهيم بعضها عن بعض وتحليلها وتحري قربها أو بعدها من المفاهيم السائدة في هذه المتحدات الكيانية الكبرى حتى يتسنى للمؤيدين وللرافضين إثبات صحة تأويلهم، بل ينبغي أيضاً تحليل خصوصية الاختبار الجماعي لما ينعقد بين هذه المفاهيم من صلات ضمنية وروابط عميقة يعسر تفكيكها واستخراج مادتها. وفي حسابنا أن الاستفسار ينبغي أن يصيب خصوصية الهوية اللبنانية التي قد تقوم في ارتباط اختبارات اللغة والدين والأرض والتاريخ بعضها ببعض ارتباطاً فذاً لم تألفه الأوطان العربية المجاورة. ومعنى ذلك أن هذه الخصوصية قد تقوم في اختبار اللبنانيين للثقافة العربية (اللغة) وقد اقترنت بالتعبير عن فرادة العيش المشترك بين الجماعات اللبنانية المتنوعة (الدين)، وبالفضال المشترك (التاريخ) في الحفاظ على منفسح للحرية (الأرض) يتيح للبنانيين ابتكار صيغ من الوفاق توائم هذه الخصوصية. ولا ريب أن مثل هذا الإيجاز في سرد المفاهيم الأساسية الأربعة لا يقصي البتة ضرورة التحقيق في العناصر الثقافية والاجتماعية الأخرى، ومنها النماذج والرموز والمستندات الثقافية المشتركة الناشئة في قاع الوعي اللبناني، والعادات والأعراف والطقوس المنتشرة في المجتمع اللبناني، والطبائع والأحاسيس والتلونات واللطائف المعنوية التي ينفرد بها التعبير الثقافي الجماعي اللبناني. ومن المعلوم أن هذه العناصر تنبثق من المفاهيم الأربعة الأساسية ويمكنها أن تضيء على الاختبار اللبناني طابعاً مميزاً.

وفي سياق الاستفسار عن أصالة الهوية اللبنانية المتميزة يجب أيضاً التبصر في الأشكال السياسية الحديثة التي أخذت تختبرها الجماعات الإنسانية في امتداد المسكونة. فالمؤيدون للهوية اللبنانية يأنسون بالدولة الوطنية ويعتبرونها من أفضل الأشكال السياسية استجابة لمقتضيات التعبير القانوني والإداري والتقني عن ائتلاف القوم في هوية جماعية واحدة في حين أن الرافضين لهذه الهوية، وهم في سوادهم الأعظم من القوميين والإسلاميين، يظنون أن الدولة الحديثة اختراع غربي يناقض عبقرية الحكم العربي، واختراق ثقافي يناهض روح الدولة الإسلامية. ولقد بات من أخطر مهمات الفكر العربي المعاصر النظر في سبل انسلاك مفاهيم الحكم الغربي العالمي في التراث العربي.

ووجه المسألة أن مثل هذا الاستفسار عن خصوصية الهوية اللبنانية إنما يرمي إلى شيء من الإجماع على استخراج معاني اللقاء الإنساني المسيحي الإسلامي الذي اختبره المجتمع الأهلي في الجبل اللبناني والساحل اللبناني منذ حوالي أربعة عشر قرناً. وبمعزل عن اختلاط الجماعات الدينية بعضها ببعض وتقلبات التاريخ السياسي، وبمعزل عن تناوب التواصل والانقطاع بين الجبل والساحل، أدركت الجماعات الإنسانية التي عاشت على هذه الأرض اللبنانية، وقد اتسعت رقعتها وضافت على نحو ما جرى في جميع دول العالم، أدركت أن لقاءها التاريخي وتجاورها الاجتماعي ينبثان بوحدة في النضال والمصير نحتها توق عارم إلى الحرية ورغبة جماعية شديدة في تجاوز محنة الأقلية.

ورأس الكلام في هذا الموضوع أن الاختبار المشترك الذي أدركته الجماعات التي استوطنت الأرض اللبنانية هو الذي يجب إعمال الفكر فيه وتقصي أبعاده الاجتماعية والثقافية والسياسية. وليس من هوية لبنانية متميزة يبتز منها هذا الاختبار المشترك. بيد أن القول بالاختبار المشترك لا يعني على وجه الضرورة أن لقاء الجماعات اللبنانية كان لقاء التصافي والتآخي والتدامج. وخلافاً للتصور المثالي الذي يقرن انبثاق الهوية المشتركة بانتفاء الصراع وبائتلاف القوم واتحاد المسعى، يتجلى التاريخ اللبناني تاريخ التوتر

الطبيعي وتاريخ التواجه المستمر بين الجماعات اللبنانية الساعية إلى الاندماج في البنية اللبنانية اندماج الحفاظ على الهوية الذاتية الجماعية.

4 - 3 - 3 - الذاتية الجماعية المسيحية

وما لا ريب فيه أن اللبنانيين المسيحيين، وشأنهم في ذلك سائر الجماعات اللبنانية، يسعون إلى الحفاظ على هويتهم الذاتية الجماعية المسيحية. والحفاظ على الهوية الذاتية المسيحية جزء صميم من القضية المصيرية الأولى التي يعتنقها الفكر السياسي المسيحي في لبنان. غير أن القول بهوية ذاتية جماعية مسيحية يحمل في تضاعيفه الكثير من الغموض والالتباس. ولذلك ينبغي الاستفسار في حقل الحضارة المسيحية الأرحب وفي نطاق الاختبار اللبناني عن مقولات الإيمان والدين والمجتمع، وعن تغلغل القيم الإنجيلية في ثنايا الوجود الإنساني واعتلان المؤسسة الدينية الضابطة المنظورة، وعن أصول الانتماء الديني الجماعي وأصول الانتماء الاجتماعي المدني.

وثمة مستويات شتى تتشابك وتتداخل في حقل الحفاظ على الهوية المسيحية. ويجدر التمييز بينها في صياغة خطاب الدفاع عن قضايا الفكر السياسي المسيحي في لبنان. المستوى الأول هو مستوى الحفاظ على الوجود الجسدي الفردي للبنانيين المسيحيين. والمستوى الثاني هو مستوى الحفاظ على الوجود الجسدي الجماعي للبنانيين المسيحيين. والمستوى الثالث هو مستوى الحفاظ على القيم المسيحية في ضمن المجتمع اللبناني. وتتضمن هذه المستويات الثلاثة بعضاً من المدى النظري القابل للاستثمار، مما يتيح للفكر السياسي المسيحي الإصرار على ضرورة السعي إلى صون الخصوصية اللبنانية المسيحية في عيش هذه القيم عيشاً حراً يضمنه تشريع ملزم يقر بحقوق اللبنانيين المسيحيين السياسية. ذلك أن مجرد الوجود الجسدي المادي، سواء أكان وجوداً إنسانياً فردياً وجماعياً أم وجوداً نظرياً للقيم والمبادئ المسيحية، لا يقضي حاجة الإنسان في التعبير عن ذاته. فبين هذه المستويات الثلاثة من الحفاظ على الهوية المسيحية يقوم إذن الكثير من

الارتباطات المنطقية والاقترانات السببية. وغالباً ما يلتبس الكلام على هذه المستويات، فيجري الانتقال الضمني من حقل إلى حقل في غير إمام بالحدود والمسؤوليات.

ومما قد يعين على تبين الاختلاف بين تصورات شتى في الفكر السياسي المسيحي الناشط في لبنان الوقوف الدقيق على معاني الدعوة السياسية إلى صون الهوية الذاتية الجماعية المسيحية. وقد تختلف التصورات باختلاف المذاهب الإيديولوجية والمدارس الفكرية، حتى أن البعض من اللبنانيين المسيحيين قد يرتضون بنظام سياسي يصون الوجود الفردي والجماعي من غير أن يعنى بالتعبير الجماعي الديني والثقافي والاجتماعي والسياسي عن الهوية الذاتية المسيحية. ولكن قضية الحفاظ على الهوية الذاتية في الفكر السياسي المسيحي تتجاوز مستوى صون الحياة البشرية والحفاظ على الوجود الجسدي المادي البحت. فاللبنانيون يعنيههم أن يظل انغراسهم في التربة اللبنانية انغراس التعبير الذاتي الحر والاشترك الحيوي الفاعل. وهم باتوا يوقنون أن انغراس التعبير والاشترك هو الانغراس الوجودي الأصيل الذي يؤهلهم حقاً لصون ذاتيتهم المسيحية في جميع ما تنطوي عليه من أبعاد لاهوتية وثقافية واجتماعية وسياسية.

ومع أن الكثير من التيارات اللاهوتية التي تخترق صفوفهم ما فتئت تنادي بأن الذاتية المسيحية، في عمق جوهرها، تنافي مبدأ إثبات الذات الجماعية وتؤثر مسرى الإخلاء والتلاشي والانغلال الخفر في ثنايا الوجود وبنى المجتمع، يظل واقع التعدد اللبناني يحرض الفكر السياسي المسيحي على السعي الحثيث إلى صون الهوية الجماعية المسيحية في نطاق التعايش اللبناني. وفحوى القول أن قضية الحفاظ على الهوية اللبنانية والهوية الجماعية المسيحية لا قوام لها إن هي فصلت عن قضية حقوق الإنسان في لبنان وقضية التعايش والانفتاح الحضاري. فكلما أفلح السعي إلى صون حقوق الإنسان كاملة في لبنان، تضاعف مدى الإصرار السياسي على صون الذاتية الجماعية المسيحية واقترب مفهوم الهوية المسيحية من مفهوم الإخلاء الذاتي والانغلال الخفر. وكلما أخفق السعي إلى صون حقوق الإنسان كاملة في لبنان،

تعاظمت الدعوة السياسية المسيحية إلى صون الهوية الجماعية المسيحية. ومما يبرر تشبث الفكر السياسي المسيحي بالهوية اللبنانية المتميزة أن خصوصية الوطن اللبناني يعبر عنها أفضل تعبير هذا المسرى الضيق الذي ينتهجه المجتمع اللبناني بين سبيلين من النضال، نضال التعايش وصون ضروراته ونضال حقوق الإنسان وصون مقتضياتها القانونية والاجتماعية والسياسية. ولذلك جاءت العبارة الثالثة في القضية المصيرية الأولى، وهي عبارة الحفاظ على الهوية، جاءت تنسلك في نطاق هذا المسرى، إذ إن الحفاظ على الهوية اللبنانية ليس هو حفاظ إثبات الذات إثبات التصلب ومعاداة الآخرين وإقصائهم، ولا هو حفاظ التنكر للذات والتضحية بالكيان اللبناني والذوبان في هوية الآخر، بل هو حفاظ الحراك المخصب بين الذات والآخر وحفاظ الاستيلاد الدائم للهوية اللبنانية. وفي خضم هذا الاستيلاد يجري استيعاب بعض من التناقض الناشئ بين ضرورات التعدد اللبناني ومقتضيات حقوق الإنسان، وبين الكيانية اللبنانية المتميزة والانسلاك الضروري في النسيج العربي الأرحب، ولكأن قدر الهوية اللبنانية أن تظل في مخاض الولادة والانبعاث المتجدد.

وهذا، لعمري، ما ارتضاه الفكر السياسي المسيحي في نضاله الوطني اللبناني. فالقول بالهوية اللبنانية المتميزة لا يبطل الانتصار الفكري لمبدأ الحراك المخصب في قوام هذه الهوية. وما الربط بين الهوية اللبنانية والذاتية المسيحية إلا للتدليل على ضرورة مثل هذا الحراك في الهوية. فإذا ثبت أن الذاتية الجماعية المسيحية، وشأنها في ذلك شأن سائر الجماعات اللبنانية، تنتعش انتعاشاً فريداً في نطاق التنوع اللبناني، بدا الكيان اللبناني، على انعطابه الدائم، وكأنه يحمل في مطاويه بذور تلك الطاقة الدفينة التي تؤهله لاحتضان فريدة الجماعات البشرية التي تستوطنه واستيعابها في ما يعتمل فيها من نحت متواصل لهويتها. وليس ما يبرر ارتباط اللبنانيين المسيحيين بالكيان اللبناني المتميز وبالهوية اللبنانية المتجددة إذا ما انتفى سبب الانتعاش هذا. ولا يجوز أن ينقلب مبرر الربط بين الهوية اللبنانية والذاتية المسيحية ادعاء بالفضل الأصلي في التأسيس أو إنجازاً فريداً لواجب الأمانة الوطنية أو استئثاراً

بمسؤولية الذود عن مصير الأرض والهوية. بيد أن مبرر هذا التعلق يمكن أن يتجلى في رغبة اللبنانيين المسيحيين في اختبار العيش اللبناني اختباراً يتيح للجماعات اللبنانية أن تنحت هويتها نحت الانفتاح والتفاعل والتعباس. وبذلك تتحول الهوية اللبنانية مؤتلفاً فريداً لما صاغته الجماعات في هويتها من مضامين الانتماء وطاقات التعبير وقدرات المشاركة.

وإذا كان الأمر على هذا النحو، فلا عجب، من ثم، أن ينقلب الحفاظ على الهوية اللبنانية المتميزة نضالاً واعياً مسؤولاً يعتنقه الفكر السياسي المسيحي ذوداً عن ديمومة الوطن اللبناني المطلقة. ولئن كانت هذه القضية المصيرية الأولى تستأثر بمقام الصدارة في هذا الفكر السياسي، فإنها تظل مقترنة اقتراناً وثيقاً بقضية حقوق الإنسان وقضية التعايش والانفتاح الحضاري، لا بل قل إن هاتين القضيتين منبثقتان تَوّاً من القضية الأولى. ولا جرم أن هذا الانبثاق يعزز أواصر القرابة الموضوعية بين الحقوق والتعايش. ولذلك لا بد من التطرق إليهما في السياق عينه.

4 - 4 - القضية الثانية: حقوق الإنسان

وما عاد غريباً القول بأن الفكر السياسي المسيحي في لبنان ما انفك يجهد في التوفيق بين ضرورات التعايش المسيحي الإسلامي ومقتضيات الانتصار لشرعة حقوق الإنسان. وليس يخفى عليه أن التنوع اللبناني، وهو السمة الجوهرية للهوية اللبنانية، يملي عليه أن يعتنق فكر حقوق الإنسان اعتناقاً يتيح للجماعات اللبنانية المسلمة التسليم بضرورة التعاون المسيحي الإسلامي على صياغة شرعة لبنانية لحقوق الإنسان تراعي خصوصية الواقع اللبناني. وهو لذلك يرى في هذه الشرعة اللبنانية سبيلاً فريداً يعينه على ضبط الصراع الفكري الناشب بين التصور الغربي لحقوق الإنسان والتصور الإسلامي لحقوق الإنسان.

ومن باب الإفادة الثقافية المثمرة أن يكب الفكر السياسي المسيحي، في سعيه التوفيق بين قضيتي التعايش اللبناني وحقوق الإنسان، أن يكب على استثمار طاقات الحس الأخلاقي الشرقي في استيعاب مقتضيات فكر الحريات

الغربي. ومع أن الجماعات اللبنانية المسيحية، لعلها تاريخية مزمنة نشبت في مسرى وجودها، تعشق عشقاً عظيماً خطاب الحريات الغربي الذي يكفل لجميع اللبنانيين حق التعبير الفكري الحر وحق المشاركة السياسية الفاعلة، إلا أن تأصل الحس الديني في الوعي المسيحي الفردي والجماعي قد يَمَكِّن الفكر السياسي المسيحي من مراعاة التحفظ الإسلامي من شرعة حقوق الإنسان الغربية. ولما كان الاحتراز الإسلامي من الشرعة الغربية يبرّره، في وجه من الوجوه، انتفاء المرجعية الإلهية في تأسيس هذه الشرعة والمبالغة في تعظيم الفرد وبعض من التباين الحضاري في صياغة عبارة هذه الحقوق، فإن مسعى الفكر السياسي المسيحي يقوم في الإقرار بمرجعية إلهية منبثقة من الاختبارين المسيحي والإسلامي للوحي الإلهي، وفي القبول بضرورة إنشاء لبناني مميز للعبارة الثقافية التي تتدثر بها هذه الشرعة الغربية.

بيد أن الاستناد إلى المرجعية الإلهية وتمثل الحس الديني الأخلاقي ومراعاة شعور الانتماء الجماعي السائد في البنية الذهنية الشرقية وتأصيل العبارة الثقافية للشرعة الغربية في التربة اللبنانية، هذا كله لا يلغي من ثوابت الفكر السياسي المسيحي إصراره المطلق على صون مبدأ الحرية الدينية والفكرية والسياسية والاجتماعية. ولا ريب أن هذا الإصرار هو الذي يضيق عليه مسالك التوفيق بين قضية التعايش وقضية الحقوق، ولا سيما حين يسعى إلى التمييز بين فكر حقوق الجماعات اللبنانية، وهو الفكر الذي يناسب منطق التعايش، وفكر حقوق الأفراد اللبنانيين، وهو الفكر الذي يوائم منطق شرعة حقوق الإنسان الغربية. فالواقع اللبناني لا يني يغفل بعض الإغفال مسألة التمييز بين ارتباط الأفراد الديني بجماعاتهم وارتباطهم الوطني بالمجتمع اللبناني، وهي المسألة التي تلج بالفكر السياسي المسيحي إلى ميدان الصراع الناشب بين الفكر اللبناني الطائفي والفكر اللبناني العلماني.

ومما ينجم عن هذه الاعتبارات جميعها أن الفكر السياسي المسيحي، إذ يلتزم هذه القضايا الثلاث، وهي قضية الهوية اللبنانية والذاتية الجماعية المسيحية، وقضية حقوق الإنسان، وقضية التعايش اللبناني والانفتاح الحضاري، إنما يلتزم النضال في ميادين ثلاثة تنشط فيها طاقات الحراك الدائم

والتحول المستمر والانبعاث المتواصل. وكما يصح اعتماد الحراك في قوام الهوية اللبنانية، كذلك يصح اعتماد الحراك في المسعى التوفيقي الناشط بين صون التعايش اللبناني والتزام مقتضيات حقوق الإنسان. ولذلك لا بد من أن يتصف هذا الفكر السياسي بالكثير من الانفتاح والحدق والمرونة، وهي الشروط الأساسية التي تكفل له أن يواجه معضلات العالم العربي السياسية مواجهة جريئة خلاقة، عنيت بها المعضلات الناشئة من تصارع الرؤى السياسية الكبرى التي تسعى إلى القبض على مقاليد السلطة وضبط حركة المجتمعات العربية.

ومن الثابت أن الفكر السياسي المسيحي اللبناني لا يمكنه أن يخوض هذه المواجهة إلا إذا استند إلى مضامين القضايا الثلاثة التي يلتزمها في الوطن اللبناني والتي ينبغي أن يعتمد عليها كالمرجعية المعيارية الثابتة في توجيه علاقته السياسية بمحيطه العربي وفي توجيه مناقشته لما يطرحه اللبنانيون، من مسيحيين ومسلمين، من تصورات سياسية شتى. غير أن المرجعية المعيارية، وهي أشبه بحدود الالتزام السياسي الجماعي الذي يعبر عنه هذا الفكر، لا تُبطل فيه سعيه إلى اكتساب أصول التعاطي الفكري في مناقشة المذاهب السياسية الناشطة في العالم العربي، ومنها القومية العربية والأصولية الإسلامية والعلمانية الكونية والاستقطاب التقني العالمي. وينضاف إلى هذه الرؤى معضلة المعضلات في الوعي العربي الجماعي، ألا وهي معضلة الكيان اليهودي المغتصب.

وخلاصة القول أن الفكر السياسي المسيحي في لبنان، إذ يعتمد هذه القضايا المصيرية الثلاث، بات يستطيع أن يروز قيمة الطروحات السياسية الناشطة في العالم العربي وأن يقف منها موقف التحري الموضوعي والانفتاح الناقد والتفاعل المثمر. ومع أن كلاً من الطرح القومي والطرح الأصولي والطرح العلماني الغربي يحمل في تضاعيفه البعض من المضامين الفكرية الموائمة لمعاني الوجود الإنساني في أوطان الشرق العربي، إلا أن هذه الطروحات لا تضمن للاختبار اللبناني الخاص جميع مقومات صموده وانتعاشه وازدهاره. ولذلك يعسر على الفكر المسيحي السياسي في لبنان أن يؤيد تأييداً

كاملاً مطلقاً الطرح القومي العربي وحسب، أو الطرح الأصولي الإسلامي وحسب، أو الطرح العلماني الغربي وحسب. ومن ثم، بات ينبغي لهذا الفكر أن يستخرج من قضاياه المصيرية الثلاث رؤية سياسية متكاملة العناصر متناسقة البنيان متماسكة الأطراف. وإذا كان لا بد من تسمية هذه الرؤية للصيقة بواقع الاختبار اللبناني، فيمكن الاكتفاء بعبارة «الطرح اللبناني».

ولا شك أن الأمانة التاريخية تملي على الباحثين في الفكر السياسي العربي الإقرار بأن الطرح اللبناني، بفضل ما ينعقد فيه من خصوصية مميزة في التنوع الواعد والتعايش المثمر والتعبير الفكري الحر والمشاركة السياسية الفاعلة، ما انفك يمثل في العالم العربي حالة فريدة من الاجتماع السياسي تفتخر بها الأوطان العربية كافة. ولكن الأمانة الفكرية الموضوعية تقتضي أيضاً أن يكب أهل الفكر السياسي المسيحي في لبنان على تحري مواضع التلاقي والتباعد بين الطرح اللبناني وطروحات القومية والأصولية والعلمانية. وهيئات أن تكفي الإشادة بالأسطورة اللبنانية الفذة حتى يتحصل للكيان اللبناني جوهر كيانه المنيع. وفي ظني أن موضع الاختلاف المطلق يقوم في خطر إلغاء الصيغة اللبنانية الوفاقية واستبدالها بصيغة قومية أو أصولية أو علمانية. والحال أن هذه الصيغة الوفاقية، إذا ما شدّبت وصقلت، مؤهلة في ذاتها لإنشاء مجتمع لبناني تسود فيه قيم احترام الغيرية واحتضان التنوع وإبداع التقابض المثمر. ومع أن خطر إلغاء الصيغة الوفاقية يبرّر في حد ذاته تمسك الفكر السياسي المسيحي بجوهر القضايا المصيرية الثلاث، فإن هذا الفكر لا ينبغي تستهضه هذه الرؤى السياسية إلى التزام سبيل النقد الذاتي والتحاور المتطلب والتفاعل المخصب.

4 - 5 - القضية الثالثة: التعايش اللبناني في أبعاده الثلاثة

ومع أن صيغة الطرح اللبناني لا تضمن للوطن اللبناني المنعة الدفاعية الخليفة بإنقاذه من طموحات التوسع الإقليمي، فإن قضية التنوع اللبناني، وقد جسّدها التعايش المسيحي الإسلامي، تحمل في ثناياها منعة ذاتية تستحق أن يرعاها الفكر السياسي العربي بالكثير من التبصّر الحليم والاعتناء العطوف.

وليس ينبغي في ذلك أن ينتشر مثال الصيغة اللبنانية في أرجاء العالم العربي، إذ إن للأوطان العربية الأخرى قرائن وأوضاع تختلف اختلافاً بيناً عن قرائن المجتمع اللبناني وأوضاعه. ولكنه من الضروري أن يعي العالم العربي فرادة الطرح اللبناني وأن يحتضنه ويدافع عنه لأنه هو الطرح الوحيد في امتداد المسكونة كلها الذي يتيح للمسيحيين وللمسلمين أن يتشاركوا تشاركاً صريحاً حقيقياً في ممارسة السلطة السياسية. ومن المعلوم أن هذه المشاركة العادلة هي من أصعب الإنجازات السياسية في عالم اليوم الحاضر الذي أضحى عالم الفرز والإقصاء واللبة العديدة والمادية، وذلك على الرغم من تعاظم التواصل الإعلامي وامتداد الالتحام الاقتصادي وسيادة التقنية الواحدة وفلاح الغزو التجاري المسكوني.

وإذا ما عاين المرء خريطة اللقاء المسيحي الإسلامي في قارات البسيطة كلها أيقن أن أمم الأرض المعنية بلقاء المسيحية والإسلام، باستثناء الوطن اللبناني، لا تختبر سوى ضربين من التعايش المسيحي الإسلامي. فإما أن الأغلبية في الوطن مسلمة والحكم بحكم إسلامي أو مختوم بروح الإسلام فيما المسيحيون قلة لا تشارك في سياسة التشريع والتنفيذ، تحترم حقوقها أو تهان بحسب أطوار النضج الإنساني والسياسي التي يختبرها هذا الوطن، وإما أن الأغلبية في البلد الواحد مسيحية والحكم بحكم مسيحي أو، على الأغلب، مختوم بروح المسيحية فيما المسلمون قلة لا تشارك في سياسة التشريع والتنفيذ، تحترم حقوقها أو تهان بحسب أطوار النضج الإنساني والسياسي التي يختبرها هذا البلد. وحده لبنان يحتضن المسيحيين والمسلمين في مساواة الانتساب إليه والتعبير عن كيانه وفي بوتقة المشاركة السياسية التشريعية والتنفيذية. وحده لبنان يتيح لجميع جماعاته المسيحية والإسلامية التعبير الحر عن ذاتيتها والتفاعل الخلاق في نطاق فريد من الاجتهاد والإبداع. وحده لبنان يرضى بأن تكون هويته ثمرة البحث الجماعي الدؤوب والتضامن المسيحي الإسلامي الحثيث، فلا تهبط عليه هبوط التنزيل الجامد المغلق، بل ينحتها هو بنفسه في حراك النضال التاريخي، نضال التحرير والتنمية. وفي هذا كله حجة كيانه وعلّة بقائه وقوام رسالته.

ومما يعزّز فرادة الطرح اللبناني أن اللبنانيين جميعهم، من مسيحيين ومسلمين، أمسوا يعون اليوم أن لقاءهم في الأرض اللبنانية لا يكتمل فيشمر ثماره الخيرة إلا إذا أتاح للبنانيين العلمانيين المجرّدين من كل انتماء ديني حرية التعبير عن ذاتيتهم والمشاركة في نحت الهوية اللبنانية المقبلة. ولذلك كانت خصوصية الطرح اللبناني مستلة من واقع التعايش اللبناني المسيحي الإسلامي العلماني، وكانت خصوصية الفكر السياسي المسيحي في لبنان تأسس هذا التعايش تأسيس الرؤية الفلسفية الوطنية الشاملة. ومع أن الكيان اللبناني، باحتضانه هذا المثلث الثقافي المسيحي الإسلامي العلماني، قد يضاعف من انعطاب جبلته ويضعف من مناعته الذاتية، تظل هذه المشاركة السياسية التشريعية والتنفيذية المثلثة الأطراف السبب الرئيسي في الحفاظ على الكيان اللبناني كياناً مستقلاً سيداً ملهماً لمسرى الثقافة السياسية في العالم العربي.

بيد أن الإشادة بفضائل الطرح اللبناني لا تُبطل إبطال السحر الخارق صعوبات التحوار الثقافي البتاء بين أطراف المثلث اللبناني. فالتشريع المسيحي الإسلامي العلماني المشترك الذي يصيب ميادين الحياة الاجتماعية كلها ينحت من تنوع أشكالها مؤتلفاً لبنانياً غنياً بالإسهامات الثقافية الخاصة المنصهرة فيه، هذا التشريع لما يبرز بعد إلى حيز الوجود، ولو أن الاختبار اللبناني يهيئ له أنسب ما يمكن إنشاؤه من إطار مجتمعي بنيوي قابل لاحتضان مثل هذا التشريع. وليس يخفى على أحد من أهل الاطلاع أن البشرية مقبلة في مبادئ القرن الحادي والعشرين على تلمس إمكانات التحوار الثقافي المثمر بين المسيحية والإسلام والعلمانية. ولبنان له خبرة وجودة أصيلة في هذا المضمّار وفيه استعداد فطري للسعي في إنجاح مثل هذا التلاقي الثقافي. ولقد يكون من الإفكار الحضاري المهين إلغاء الاختبار اللبناني حرصاً على صون البعض من المصالح الإقليمية، مما يستكرهه الشرع الدولي وأصول المساواة بين الأوطان.

خاتمة

وإذا كان شأن الوطن اللبناني على هذا القدر من الخطورة، بات ينبغي لجامعة الدول العربية أن تنادي هي قبل غيرها من البلدان الغربية بخصوصية الاختبار اللبناني. ويات ينبغي للفكر السياسي العربي أن يصوغ وثيقة قانونية مُلزِمة يضمن بمقتضاها للوطن اللبناني الحرية الكاملة في مواصلة اختبار التعايش الحقيقي في نطاق تعبير الجماعات اللبنانية الحر ومشاركتها السياسية الفاعلة. وبما أن الأوطان العربية يعوزها أن تستطلع ما بات يختبره العالم في الزمن الحاضر من أشكال الانفتاح وأساليب التقاسم وطرق التفاعل، ولبنان المنغرس في تربة الشرق العربي يمكنه أن يضطلع بهذه المسؤولية السياسية في معترك اختبار الفريد، فإنه يجب عليها أن تحرص حرصاً عظيماً على تعزيز ثقة اللبنانيين بأهمية اختبارهم الوطني المشترك، فتزهد هؤلاء اللبنانيين، من مسيحيين ومسلمين وعلمانيين، تزهدهم عن تجربة الهروب من واقع التعايش واللجوء إلى المساندة الخارجية طمعاً في شيء من الاستقواء والاستعلاء.

وختام القول أن الفكر السياسي المسيحي في لبنان يعي أشد الوعي أن الكيان اللبناني ينطوي في ذاته على ضمانات حضارية يقر بها العقل البشري المستنير لأنها ضمانات مبنية على أصول التعايش الإنساني السلمي المخصب في نطاق التنوع الديني والثقافي المشروع. ولكن هذا الفكر غدا يعي أكثر فأكثر، وخصوصاً بعد آفات الحرب المدمرة، أن ضمانات الكيان اللبناني السياسية يجب أن يكفلها أولاً العالم العربي بعينه وأن ينادي بها مثلاً للقاء المسيحي الإسلامي العلماني الكوني. وليس ينفع البتة أن يستنجد بعض اللبنانيين المسيحيين بأيد من هنا وسند من هناك، وانتماؤهم الأول والأخير ناشب في تربة الشرق العربي. وقد يكون من أولى مهمات الفكر السياسي المسيحي السعي إلى استخراج هذه الضمانة السياسية من معين النضج السياسي العربي.